وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

Université Mohamed Boudiaf - M'SILA
Faculté des Sciences Économiques
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences de Gestion

العنـــوان:

أثر التجارة الدولية على النظام المصرفي

دراسة حالة الجزائر ما بين الفترة (2005–2014)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال التجارة الدولية

من إعداد الطالب:بلفار فارس

نوقشت بتاريخ:03 /2015/06

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
التوفيق تمار	أستاذ مساعد أ	المسيلة	رئيسا
بلواضح الجيلاني	أستاذ محاضر ب	المسيلة	مشرفا و مقررا
فراحتية العيد	أستاذ مساعد أ	المسيلة	ممتحنا

السنـــة الجـــامعية 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله تعالى وأشكره على نعمه وحسن عونه، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، صلوات ربي وسلامه عليه.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور الفاضل بلواضح الجيلاني على حسن قبوله الإشراف على هذا العمل وتقديمه لنا النصح والتوجيه.

كما نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة و إثراء هذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الذين كانوا سندا لي وقاموا بتشجيعي ولو بكلمة طيبة.

بلفار فارس

الإهداء

إلى من سار معي منذ بداية الطريق حتى هذه اللحظة وكان دافعًا لي لكل نجاح إلى من بذل كل غالي ونفيس ليسعدني في هذه الحياة إلى مصدر الأمان وراحة البال إلى الذي حلم بهذا اليوم فكان له ذلك إلى من افتخر به إلى والدي الحبيب.

إلى روح القلب ونبض الحنان إلى بلسم الجراح إلى من صبرت وكافحت معي في هذه الحياة إلى من غرست في نفسي روح المثابرة إلى أعظم إنسانة في حياتي إلى والدتي الحبيبة.

إلى التي لم تبخل علي بإرشاداتها ونصائحها فكانت لي السند الوحيد خالتي أطال الله في عمرها

إلى كل العائلة كبيرا وصغيرا

إلى كل براعم المستقبل والزهور المتفتحة في العائلة

إلى كل زملائي وزميلاتي وكل من التقيت بهم في مشوار حياتي الدراسية

إلى أعز الناس على قلبي أهدي هذا العمل.

بلفار فارس

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
التشكرات	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الدولية	
تمهيد	**6**
المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية	**7**
المطلب الأول: تطور التجارة الدولية	**7**
المطلب الثاني: مفهوم التجارة الدولية	**10**
المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية	**11**
المطلب الرابع: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية	**13**
المبحث الثاني: أسباب ومراحل التجارة الدولية والقيود التي تعوقها	**14**
المطلب الأول: أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول	**14**
المطلب الثاني: مراحل التجارة الدولية	**15**
المطلب الثالث: القيود التي تعوق التجارة الدولية	**16**
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في التجارة الدولية	**18**

المبحث الثالث: التجارة الدولية و النظام الاقتصادي المحلي	**19**
المطلب الأول: السياسة التجارية للدولة في إطار التبادل الدولي	**19**
المطلب الثاني: أهمية التبادل الدولي	**20**
المطلب الثالث: التجارة الدولية و إشكالية التنمية	**21**
المطلب الرابع: طرق الدفع في التجارة الدولية	**22**
خلاصة الفصل	**25**
الفصل الثاني: مدخل إلى النظام المصرفي	
تمهيد	**27**
المبحث الأول: مفاهيم ومبادئ عامة حول النظام المصرفي	**82**
المطلب الأول: تعريف البنوك	**28**
المطلب الثاني: أنواع البنوك	**29**
المطلب الثالث: مصادر تمويل البنوك	**33**
المطلب الرابع: دور البنوك الأجنبية في الدول النامية	**33**
المبحث الثاني: ماهية النظام المصرفي	**36**
المطلب الأول: تعريف النظام المصرفي	**36**
المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي	**36**
المطلب الثالث: خصائص النظام المصرفي	**37**
المطلب الرابع: أشكال النظام المصرفي	**38**
المبحث الثالث: الخدمات المصرفية	**39**
المطلب الأول: مفهوم الخدمة المصرفية	**39**
المطلب الثاني: خصائص الخدمة المصرفية	**40**
المطلب الثالث: الخدمات التي تؤمنها المصارف	**42**
المطلب الرابع: العوامل التي تشجع على توسيع الخدمة المصرفية في الخارج	**43**
خلاصة الفصل	**44**

الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر من سنة 2005 إلى سنة 2014

تمهيد	**46**
المبحث الأول: وضعية المنظومة المصرفية الجزائرية	**47**
المطلب الأول: واقع الجهاز المصرفي الجزائري	**47**
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري	**48**
المطلب الثالث: عوامل زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الجزائري	**52**
المبحث الثاني: آثار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على جهازها المصرفي	**55**
المطلب الأول: الآثار الإيجابية من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية على جهازها المصرفي	**55**
المطلب الثاني: الآثار السلبية من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية على جهازها المصرفي	**57**
المبحث الثالث: تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر (2005-2014)	**60**
المطلب الأول: حصيلة الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2014)	**60**
المطلب الثاني: دراسة لتطور الصادرات الجزائرية في مجال المحروقات وخارج مجال المحروقات من 2005 الى 2014	**63**
المطلب الثالث: تطور الواردات خلال الفترة 2005 الى غاية 2014.	**64**
خلاصة الفصل	**66**
خاتمة	**68**
قائمة المراجع	

أ- فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مقارنة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية	13
(1-3)	تطور الميزان التجاري الجزائري (2005-2014)	60
(2-3)	تطور الصادرات الجزائرية (2005-2014)	63
(3-3)	تطور الواردات الجزائرية (2005-2014)	64

ب- فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(3-1)	رسم بياني يوضح التغيرات والتطورات الحاصلة في الميزان التجاري ما بين الفترة(2005-2014).	62

مـقـدمـة

مقدمة

أدى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم وتوسع التعاملات التجارية وتضاعفها إلى نشوء تكتلات دولية تسعى إلى رفع الحواجز والقيود أمام التبادل الدولي واستنادا إلى مبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل، وعلى أساس هذا التحرير والتقلبات الاقتصادية التي يشهدها العالم في إطار تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود ظهرت منظمات تتبنى هذا الهدف، وتضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن للمبادلات التجارية وانضمام أقصى عدد ممكن من الدول تحت لوائها لكي ترسي مبدأ التحرير والعولمة، وأمام هذه الأحداث المتسارعة التي يشهدها العالم تطمح الجزائر في أن تندرج ضمن هذه التحولات الجديدة خاصة بعد تخلي السلطات عن احتكارها لنشاط التجارة الدولية، فمع القوانين الجديدة للإصلاحات الاقتصادية أصبحت المبادلات التجارية الدولية ذات بعد جديد و توجهات حديثة.

ولقد كان الهدف الأساسي من التوصل لاتفاقية دولية تحكم التجارة الدولية في الخدمات هو زيادة الكفاءة الاقتصادية لقطاع الخدمات المالية بصفة عامة، والمصرفية بصفة خاصة للدول أطراف التعاقد حيث أوضحت الكثير من الدراسات التطبيقية أن النظام المالي الجيد الذي يعمل في إطار من المنافسة بالإضافة إلى المؤسسات المالية ذات الكفاءة العالية، تعتبر أحد متطلبات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

ولذلك ارتأينا أن تكون دراستنا حول مدى تأثير التجارة الدولية على الأنظمة المصرفية وطبيعة العلاقة التي تجمعهما، وكذا التعرف على مختلف الاستراتيجيات التي يمكن للبنوك في الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إتباعها لمواجهة المنافسة الأجنبية وتقوية جهازها المصرفي، في ظل العصر الذي نعيشه حيث يكون البقاء فيه للأقوى.

أولا: مشكلة البحث

يؤدي تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية إلى تزايد دخول موردي الخدمات المصرفية الأجانب للسوق المصرفي المحلي، مما يعني زيادة عدد البنوك الأجنبية بالداخل مما يؤثر على درجة المنافسة والكفاءة في السوق المحلي وعلى مدى استقرار النظام المصرفي باعتباره جهاز الوساطة المالية الأساسي في هيكل النظام المالي.

مما سبق ذكره نقوم بطرح الإشكالية التالية والمتمثلة في:

- ✓ ما هو أثر التجارة الدولية على النظام المصرفي في الجزائر؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

- ✓ ماهي انعكاسات تحرير التجارة الدولية على النظام المصرفي الجزائري؟
- ✓ لماذا تعتبر البنوك طرفا ذات أهمية كبيرة في المعاملات التجارية ؟
- ✓ هل توجد علاقة بين البنوك والمؤسسات التجارية الخارجية؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

لاختبار أسئلة البحث تم طرح الفرضيات التالية:

- ✓ الدول النامية ومن بينها الجزائر في وضعية غير متكافئة مع الدول المتقدمة من حيث المنافسة، وبالتالي فان الانفتاح وتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية يمثل بالنسبة لها التبعية.
- ✓ تلعب البنوك دورا مهما في مختلف المبادلات التجارية الدولية باعتبارها وسيطا ماليا يضمن حقوق كل من المصدر والمستورد.
- ✓ تعتبر البنوك والمؤسسات المالية أداة فعالة في التجارة الدولية في الدول النامية وخاصة في الجزائر.

رابعا: أهمية الدراسة:

تكمن أهداف دراستنا ومعالجتنا لهذا الموضوع في:

- ✓ تسليط الضوء على مفهوم التجارة الدولية في الخدمات المالية التي تعد من ابرز المفاهيم الأساسية الاقتصادية المعاصرة.
- ✓ محاولة معرفة أهمية التجارة الدولية في الخدمات المالية والأنظمة المصرفية وتركيز الدراسة على المؤسسات الجزائرية.
- ✓ معرفة مستوى تطبيق أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النظام المصرفي .
- ✓ تحديد السياسات والاستراتيجيات التي يجب على المسؤولين في الدول النامية إتباعها بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

خامسا: الإطار الزماني والمكاني

- ✓ الإطار الزماني: دراسة حالة الجزائر من سنة 2005 الى غاية سنة 2014.
- ✓ الإطار المكاني: القيام بدراسة– حالة الجزائر– كدولة.

سادسا : أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة للتعرف على الأثر الذي تتركه التجارة الدولية على النظام المصرفي، من خلال ما سنتطرق إليه أثناء دراستنا لانعكاسات تحرير التجارة الدولية على النظام المصرفي الجزائري، كما تبحث الدراسة في طبيعة التجارة الدولية ومعرفة مدى ارتباط البنوك والمؤسسات المالية بالتجارة الخارجية وكيفية التعامل معها، وكذا معرفة المكانة الحقيقية للبنوك من خلال المعاملات التجارية الخارجية، ويكون هذا بدراسة الميزان التجاري، ومعرفة صادرات وواردات خلال الفترة 2005-2014 بالجزائر.

سابعا : خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة التي ذكرناها فيما سبق، واثبات مدى صحة الفرضيات المقدمة وتحليلها، ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول مترابطة ومتكاملة، تسبقها مقدمة عامة حول موضوعنا، وتليها خاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما للبحث، متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها لتنتهي بذلك إلى تحديد الأفاق المستقبلية للبحث ويكون ذلك على النحو التالي:

فيما يخص الفصل الأول فأردناه أن يكون ذا بعد نظري وقمنا بتخصيصه لدراسة التجارة الدولية ، أما فيما يخص الفصل الثاني فسيكون تحت عنوان النظام المصرفي في الجزائر والفصل الثالث والأخير تم تخصيصه لدراسة أثر التجارة الدولية على النظام المصرفي الجزائري _ دراسة حالة الجزائر _ما بين الفترة (2005– 2014).

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الدولية

تمهيد

إن التجارة الدولية في مضمونها الصحيح ترتكز على نشاط الاستيراد والتصدير من خلال مبدأ أساسي يتمثل في تحرير دخول وخروج السلع والخدمات من وإلى خارج البلاد، ولا يمكن دراسة التجارة الدولية دون التطرق إلى نظام تسوية المدفوعات، على اعتبار أن العمليات التجارية التي يتم إجراؤها بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين المتواجدين في الميدان تنصب كلها على بيع السلع والخدمات بمختلف أنواعها، فالقاعدة المعمول بها في هذا الشأن هي البيع يعني بالضرورة الدفع.

ونظرا لتميز التجارة الدولية بعدة تعقيدات تصعب على الأفراد والمجتمعات التنقل بين مختلف دول العالم نظرا لبعد المسافات والأنظمة والتشريعات القانونية الخاصة بكل بلد، الأمر الذي حتم على المتعاملين في مجال التجارة القيام بأعمالهم عن طريق نشاط الاستيراد والتصدير، مما يستلزم عليهم المرور على البنوك كإجراء إلزامي، حيث تستعمل هذه الأخيرة طرق وتقنيات تضمن سلامة كل من المصدر والمستورد، وفي هذا الصدد قمنا بإجراء فصل يتناول هذا الموضوع وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

- **المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية.**
- **المبحث الثاني: أسباب ومراحل قيام التجارة الدولية والقيود التي تعوقها.**
- **المبحث الثالث: التجارة الدولية والنظام الاقتصادي المحلي.**

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية ضرورة و حقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها، إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة باقتصادها عن بقية اقتصادات العالم كونها مضطرة إلى تصدير سلعها و خدماتها إليها، واستيراد ما يلزم شعبها من السلع و الخدمات، كما إن الاهتمام بموضوع التجارة الدولية أصبح أمرا حتميا نظرا لتميزها بعدة تعقيدات، لأنها أصبحت من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم، لأنها توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لايمكن إنتاجها محليا، على اعتبار أن العمليات التجارية التي يتم إجراؤها بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين المتواجدين في الميدان تنصب كلها على بيع السلع والخدمات بمختلف أنواعها من خلال نشاط الاستيراد والتصدير.

المطلب الأول: تطور التجارة الدولية

إن الاهتمام بموضوع التجارة الدولية أصبح أمر حتمي نظرا لتميزها بعدة تعقيدات وذلك لبعد المسافات بين المتعاملين واختلاف الأنظمة القانونية التي يخضعون لها، الأمر الذي حتم على الباحثين والمتخصصين إلى البحث أكثر في هذا المجال الواسع.[1]

كما عرفت المبادلات التجارية الدولية تطورات ملحوظة بمعدلات متفاوتة وخلال فترات زمنية متقطعة، تتخللها مراحل ركود ناتجة عن الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها دول العالم والتي أدت بدورها إلى التغيير في بنية الجهاز الإنتاجي لكل بلد، لكن في الواقع يمكن اعتبار أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية فترة الانطلاقة الفعلية لتطور التجارة الخارجية من خلال تسجيلها لمعدلات نمو غير مسبوقة.

1 صلاح الدين بن قادة، **الاصلاحات المصرفية ودورها في تفعيل التجارة الخارجة بالجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013، ص41 .

وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى تطور التجارة الدولية خلال فترة ما بعد منتصف القرن العشرون، حيث عرفت المبادلات التجارية الدولية تطورات هائلة وأصبحت الدول متصلة ومترابطة فيما بينها والعالم يتحول تدريجيا إلى سوق عالمية موحدة[1].

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان في هذه الحالة هو كيف يمكن تفسير هذه القفزة الهائلة المحققة في المبادلات الدولية؟

يمكن تفسير هذه القفزة النوعية في المبادلات التجارية من خلال:

أولا: تطور حجم المبادلات التجارية:

خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أخذت التجارة العالمية تتطور بمعدلات نمو الإنتاج العالمي، حيث وصل متوسط معدل نمو التجارة الدولية إلى 5.5 بالمائة سنويا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995 كما أن المبادلات التجارية الحالية قد تضاعفت بحوالي 40 مرة مقارنة بما تبادله دوليا سنة 1995 وهناك العديد من العوامل التي ساعدت على تحقيق هذا التطور الكبير في حجم المبادلات الدولية أهمها إنشاء مناطق التبادل الحر، وتطور وسائل المواصلات وظهور الشركات المتعددة الجنسيات.

ثانيا: نمو تجارة المنتجات المصنعة:

خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لوحظ تطور في طبيعة المنتجات المتبادلة دوليا حيث اتجهت التجارة الدولية للتركيز أكثر على تبادل المواد المصنعة، مما أدى إلى زيادة حجم المبادلات الدولية للسلع المصنعة وهذا نتيجة للزيادة الكبيرة في الاستهلاك وبالتالي الطلب العالمي عليها، أما فيما يتعلق بالمواد الأولية والمتمثلة في المنتجات الفلاحية (القطن، القمح، البن، الكاكاو) والمنتجات المنجمية و الطاقوية كالفحم الحجري والبترول،

1http://mostaetud.ahlamontada.net/t340-topic تم زيارة الموقع يوم 13 ماي 2015، الساعة20.00

فلا تمثل اليوم سوى حوالي ربع الصادرات العالمية، هذا التوجه الجديد في التجارة العالمية أدى إلى تركز المبادلات الدولية في الأساس بين دول الشمال الأكثر تطورا وتقدما على حساب دول الجنوب الأكثر فقر.

ثالثا: التطور النوعي للمبادلات الدولية:

ونقصد به التطور الملحوظ في نوعية المنتجات المتبادلة دوليا خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فبعد أن كانت المبادلات الدولية تقتصر على السلع والمنتجات المصنعة والمواد الأولية لفترات طويلة، حيث عرفت مرحلة التسعينات من القرن العشرين ظهور تبادلات دولية من نوع أخر، والمتمثلة في المبادلات العالمية للخدمات (السلع الغير مادية كالتأمينات والاستشارات)، هذه الموجة الجديدة من المبادلات الدولية تتزعمها في الأساس الدول المتقدمة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، كما نجد أيضا مبادلات رؤوس الأموال حيث عرفت كذلك تطورات ملحوظة خلال هذه الفترة حيث يأخذ هذا النوع من المبادلات عدة أشكال، من أمثلة ذلك إنشاء المؤسسات الفرعية للمؤسسات الأم في دول خارج المجال الجغرافي للدولة الأصلية، أو من خلال قيام بتوظيف للأموال في البنوك والبورصات العالمية يؤدي إلى إنشاء حركة دولية، حيث نجد أن كل هذه العوامل ساهمت في تطور التجارة الدولية[1].

أيضا نجد أنه منذ مدة كبيرة، وتحديدا من يناير 1990 خرجت منظمة التجارة العالمية إلى أرض الواقع لتكون أول منظمة دولية تعنى بالمسائل المتعلقة بالسياسات التجارية للدول، وتدير الجوانب المختلفة لنشاط التجارة الدولية الذي اكتسب مؤخرا أهمية متزايدة، من خلال الإشراف على وثائق قانونية تغطي مختلف قطاعات التجارة فـــي السلع والخدمات والأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية وسياسات الاستثمار لنشاط التجارة الدولية الذي اكتسب مؤخرا أهمية متزايدة.[2]

1 المرجع نفسه.

2 أسامة المجدوب، **العولمة والاقليمية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص15.

المطلب الثاني: مفهوم التجارة الدولية

هي أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف الدول.[1]

كما تعرف التجارة الدولية بمبادلات السلع الاقتصادية القائمة بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي، واستعمل مصطلح التجارة الخارجية مع بدايات نظريات الحرية التجارية التي تبنتها الدول الصناعية في بحثها عن منافذ لإنتاجها وبحثها عن تموين بالمواد الأولية من مستعمراتها أو دول أخرى لتصل معظم الدول إلى البحث عن موافقة إنتاجها لشروط السوق الدولية.[2]

ويخضع مصطلح "التجارة الدولية" شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية لتباين كبير حول مضمونه و الصور التي يتألف منها حتى يكون ذات أهمية كبيرة، وعمومًا يمكن التفرقة بين :[3]

1. المعنى الضيق لمصطلح "التجارة الدولية" والذي يضم كلاً من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

2. المعنى الواسع لمصطلح "التجارة الدولية" و الذي يضم كلاً من:

- ✓ الصادرات و الواردات المنظورة (السلعية)
- ✓ الصادرات و الواردات غير المنظورة (الخدمات)
- ✓ الهجرة الدولية
- ✓ الحركات الدولية لرؤوس الأموال

كما أنها ذلك النوع من التجارة الذي يشمل كافة الصادرات والواردات السلعية والخدمية المتداولة بين الدول، والتي تتم وفقا لقواعد محددة وبعملات قابلة للتحويل.[4]

1 محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية،2009، ص08.

2 محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، 2010،ص9.

3 سامي عفيفي حاتم، **التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الثانية، القاهرة، 1993، ص36.

4 محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، 2010، ص17.

أما موضوع التجارة الدولية، فيعتبر فرعًا مستقلاً من فروع الدراسة الاقتصادية يرجع لتميزها بأسس و مفاهيم فنية لا تشاركها فيها التجارة الداخلية. كما تختلفان في طبيعة المشاكل التي تواجه كلاهما.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية إحدى الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية لأي بلد من بلدان العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، فهي مع غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى تساهم بفعالية في تنمية الدخل القومي وبالتالي تساهم في رفع مستوى معيشة هذه البلدان.[1]

كما تعتبر التجارة الدولية مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثار على الميزان التجاري، كما أن لها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية، ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دور الخروج من الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد، حيث يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة وفي بناء المصانع، وانشاء البنية الأساسية مما يؤدي في النهاية النهوض بالتنمية الاقتصادية.[2]

وتزداد الأهمية النسبية للدور الذي تلعبه التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي في حالة البلدان النامية بصفة خاصة، فهذه الأخيرة في أشد الحاجة للتجارة الدولية حتى تستطيع تحقيق أهدافها في التنمية، حيث تحتاج هذه الدول إلى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية ومستلزمات الانتاج اللازمة لبرامجها التنموية، كما تحتاج إلى تسويق وتصريف منتجاتها، ولا تحتاج لها هذه العمليات إلا عن طريق الدخول في معاملات تجارية دولية، وهذا يعني أن التجارة الدولية لا تؤدي دورا هاما للدول النامية وحسب، بل تلعب من وجهة تلك الدول الدور الأساسي في التنمية، وعلى ذلك تعتمد قدرة الدول على النمو إلى حد كبير على مدى مقدرتها على الاستيراد

1 محمد جاسم، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر، عمان، سنة 2006 ، ص 18.

2 عبد الحميد حمشة، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2012، ص11.

ومن هنا كان اهتمام هذه الدول بزيادة صادراتها، والحيلولة دون تدهور معدلات تبادلها حتى تظل مقدرتها على الاستيراد مرتفعة، بمعنى أنه كلما زادت نسبة صادرات الدول النامية كلما كانت هذه الدول أقدر على زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي، هذا يعبر على أن التجارة الدولية تزيد من طاقة الدولة الانتاجية، وسوف نتناول الأهمية التي تعود على الدول في كل من، الاستيراد والتصدير، وذلك للتأكيد على الأهمية البالغة التي تكتسيها التجارة الدولية:[1]

- ✓ **الاستفادة من الاستيراد:** يسهم الاستيراد الرأسمالي في بدايات مراحل التنمية الاقتصادية في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر، عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية حيث عن طريق الاستيراد يتم توفير المعدات، والأدوات، والخبرات اللازمة لهذه التنمية، والفائدة الأساسية منه تتمثل في اتاحة الفرصة للحصول على بعض السلع بتكلفة أرخص من انتاجها محليا أو لا تنتج مطلقا، نظرا لعدة عوامل منها عوامل مناخية أو نتيجة لسوء مواقع الموارد الطبيعية، ومثل هذا الاستيراد سيؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى المعيشة للدولة.

- ✓ **تلعب الصادرات دور كبير في النمو الاقتصادي:** وذلك من خلال مساهمتها في نمو الدخل القومي وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة ،كما تؤدي إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على عملات صعبة ترفع الميزان التجاري الذي يشكل جزءا مهما في ميزان المدفوعات.

وخلاصة القول أن أهمية التجارة الدولية للدول النامية لا تتمثل في حركة تبادل السلع بينها وبين دول العالم الأخرى، بل يتعدى ذلك إلى حركة تبادل الخبرات الفنية والتكنلوجية، وتبادل عنصر العمل، وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات المالية.

1 محمد جاسم، **مرجع سابق**، ص19.

كما أن التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص و التقسيم الدولي للعمل وتبادل عنصر العمل، وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات المالية، أي أن التبادل يمثل جملة من العلاقات الاقتصادية الشاملة والتي تحتاجها الدول النامية وتحقق من خلال تبادلها مكاسب وإيجابيات تعود بالنفع والفائدة على اقتصاد ورفاه المجتمع، وتحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.[1]

المطلب الرابع: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية

في الواقع أن النظرية الاقتصادية تستطيع أن تفسر العلاقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، لكن في الواقع جرت العادة للكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الدولية على تأكيد الفوارق بينهما:

الجدول رقم (1 –1) يمثل الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية:

التجارة الخارجية	التجارة الداخلية
– التجارة الخارجية تعتبر فرع مستقل من فروع الدراسة الاقتصادية نظرا لتميزها بأسس ومفاهيم فنية عالية. – تختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية في طبيعة المشاكل التي تواجهها مثل مشاكل النقود، والبنوك والأجور والأسعار، ويتم معالجتها دوليا. – المعاملات التي تتم على المستوى الخارجي للدولة يتم تحت رقابة وقيود، لأن لكل دولة نظامها النقدي الخاص بها وعملتها الوطنية. – الضرائب تكون كبيرة على المعاملات الخارجية بين الدول والنظم القانونية تكون صارمة.	– التجارة الداخلية تعتبر فرع تابع من فروع الدراسة الاقتصادية. – طبيعة المشاكل التي تنجم في التجارة الداخلية تتم معالجتها داخليا. – المقيمين في اقليمين مختلفين داخل الدولة يمكنهم استخدام عملة واحدة في معاملاتهم التجارية، حيث لا توجد رقابة أو قيود على انتقال النقود داخل الدولة الواحدة. – طبيعة الضرائب داخل نفس إقليم الدولة يكون مختلف تماما على المعاملات في التجارة الخارجية.

المصدر: نورة بوكونه، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، ص 52.

1 محمد جاسم، **مرجع سابق**، ص 20.

المبحث الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية ومراحلها والقيود التي تعوقها

أدت التطورات السريعة التي شهدها العالم خلال الفترات السابقة إلى ظهور منظمات تجارية تقوم بتسهيل التعاملات بين مختلف دول العالم، وذلك بغرض إشباع حاجات ورغبات الزبائن اللامتناهية، حيث سنقوم في مبحثنا هذا إلى معرفة أسباب قيام التجارة الدولية، مراحلها والقيود التي تعوقها.

المطلب الأول: أسباب قيام التجارة الدولية

يرجع قيام التجارة الدولية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون إلى مشكل الندرة النسبية وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة بما فيها اشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة[1] وذلك لعدة أسباب نذكر منها:[2]

- ✓ **الظروف الطبيعية:** حيث تتمتع بعض الدول بظروف طبيعية معينة تسود فيها تؤدي إلى التخصص في إنتاج بعض المواد الأولية، كما هو الحال للدول العربية في إنتاج النفط، أو في النشاط الزراعي او الصناعي كما هو الحال في البرازيل في إنتاج مادة البن واندونيسيا في إنتاج المطاط.
- ✓ **التكاليف النسبية في الإنتاج:** يقوم هذا المفهوم على أساس التخصص في إنتاج السلعة (أ) ومبادلتها مع دولة أخرى بسلعة (ب) إذا كانت التكاليف التي يمكن تحملها من السلعة (**ب**) في دولة معينة مرتفعة ويكون بالمقدور الحصول عليها بتكلفة مناسبة.
- ✓ **الأسباب الاقتصادية:** وتتمثل في زيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع بسبب عنصر التكنولوجيا وعجز السوق المحلي عن استيعاب هذا الإنتاج ،وكذلك زيادة تكاليف الاستثمارات في العمليات الإنتاجية في الدول النامية وإمكانية استغلال فرص تسويقية في الأسواق الخارجية، لظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات، وعجز السوق المحلي عن استيعاب هذا الإنتاج وزيادة تكاليف الاستثمارات.

1 خليفة برايس، **دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2012، ص6.
2 محمد جاسم، **مرجع سابق**، ص10.

كما أن السبب الرئيسي هو حاجة كل دولة الى الأخرى من سلع ومنتجات لا تستطيع إنتاجها أو يمكنها استيرادها من الخارج بتكلفة أقل، أيضا ما يعرف بمشكل الندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها، حيث قد تنعدم الموارد اللازمة لإنتاج بعض السلع في مناطق معينة، وبالتالي لابد من استيرادها من الدول التي تتوافر بها لإشباع حاجات مواطنيها من هذه السلع.[1]

✓ **الأسباب السياسية:** وتتمثل في رغبة بعض الدول في الاستيلاء على الأسواق الخارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصاديات تلك الدول، وكذلك ظهور اتجاه جديد متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء والسيطرة على دول معينة وذلك لأسباب سياسية مختلفة وخاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول والدول الأخرى.[2]

المطلب الثاني: مراحل التجارة الدولية

يمكن تقسيم مراحل التجارة الدولية إلى ما يلي:[3]

– **المرحلة الأولى (1498–1763)**: ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة وغزو القارات التي قام به التجار الأوروبيين، وهي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثولو ميو دياز " Bartholomew Diaz "(1488) واكتشاف كريستوف كولومبس لأمريكا وفتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاكسون دوقاما " Vasco de Gama عام 1498، منه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

– **المرحلة الثانية (1763–1883)**: يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي، في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر، والذي كان مركزه " إنجلترا" والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي ويتميز

1 محمد صفوت قابل، **مرجع سابق**، ص32.
2 محمد جاسم، **مرجع سابق**، ص11.
3 شاهد يوسف ، **تغيرات في مشهد التنمية**، مجلة التمويل والتنمية، العدد4، المجلد36، ديسمبر1999، ص15.

الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض من المنتج إلى المستعمرات والتي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية، وبالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة، والتي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ والذي يعتبر منبع التخلف الذي وقعت فيه هذه الدول المستعمرة.

– **المرحلة الثالثة (1883–1980)**: تظهر هذه المرحلة مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات Standard Oïl Tust " لـــ جون روكفلر " John D.Rockefeler"، وعليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

– **المرحلة الرابعة (1980–2008)**: تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات والتي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها، المتمثلة في إمكانياتها المالية والتكنولوجية والتي تتعدى حدود البلدان وسلطة الدول بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة، التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي والتي من شروطها سياسة الانفتاح وتبني اقتصاد السوق، وفي هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الانتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها.[1]

المطلب الثالث: القيود التي تعوق التجارة الدولية

تواجه التجارة الدولية في الخدمات عدة عوائق تعترضها وتحد من تحريرها، ويمكن تقسيم هذه العوائق إلى عوائق طبيعية وعوائق صناعية:[2]

- ✓ **العوائق الطبيعية:** وترجع هذه العوائق إلى طبيعة الخدمة، فقد تكون الخدمة غير قابلة للتخزين، وتحتاج إلى المواجهة المباشرة بين المنتج والمستهلك في المكان نفسه لكي تتم المعاملة، مما يجعل هناك صعوبة على

1 شاهد يوسف، **مرجع سابق**، ص16.

2 فاطمة بوسالم، **أثر تحرير التجارة الدولية على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص ص18،19.

المستهلك في التحقق من جودة الخدمة أو صلاحيتها، وهذا يتطلب وجود علاقة وثيقة بين المنتج والمستهلك، ولكن يمنع وجود هذه العلاقة مجموعة من العوامل أو الفروق الثقافية واللغوية، مما يجعلها غير قادرة على إتمام هذه العلاقة مقارنة بالسلع وهذا نجده ملحوظا في الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **العوائق الصناعية أو التي تضعها حكومات الدول:** إما أن تكون عوائق أو قيود على التجارة في الخدمات أو السلع، كفرض الضرائب والحصص والتعريفات الجمركية على المنتجات من السلع الأجنبية، وإما أن تكون عوائق أخرى يصعب تطبيقها على السلع، ويمكن تطبيقه على الخدمات مثل العوائق المانعة أو المحرمة، وذلك لمنع الأجانب من ممارسة بعض الخدمات أو خضوعهم لقواعد خاصة كتقييد الاستثمار الأجنبي ببعض الشروط الخاصة أو منعه على الإطلاق، والأكثر من ذلك فقد تعمل الحكومات على فرض اجراءات تمييزية يقصد بها تقييد دخول بعض الخدمات إلى أراضيها أو تحديد عدد المنشآت التي تعمل لديها، كما يظهر التمييز في مجال التجارة الدولية في الخدمات عندما تكون هناك قيود على تحرك مورد الخدمة، أو مستلم الخدمة المنتفع بها أو على التجارة في الخدمة ذاتها، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

✓ **قيود على تحرك مورد الخدمة:** مثل القيود التي تفرض على تحرك العمالة اللازمة للمقاولات والقيود على حركة رأس المال الأجنبي، القيود على المهنيين الأجانب لمزاولة العمل داخل الدولة، التمييز في رسوم الخدمات التي تفرض على مستخدمي الموانئ والمطارات والطرق وما إلى ذلك.

✓ **قيود على تحرك مستلم الخدمة:** مثل القيود التي تفرض على سفر الطلبة للالتحاق بالمؤسسات التعليمية بالخارج، أو القيود على خروج المرضى للعلاج في الخارج، أو للرحلات السياحية، أو قيود على خروج المعدات للإصلاح والصيانة.

✓ **قيود على التجارة في الخدمة ذاتها:** مثل وضع قيود على امتداد نشاط الخدمات خارج الدولة، قيود على استقبال الخدمات من خارج الدولة وقيود على التحويلات الخارجية، وتعتبر هذه المجموعة من القيود بمثابة المحور الرئيسي في المشاكل المتعلقة بنمو التجارة في الخدمات.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في التجارة الدولية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الدولية نذكر منها ما يلي:[1]

✓ **مستوى التنمية الاقتصادية:** حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية، إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي للدولة يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية، عكس ما هو الحال في اقتصاد متقدم ومتطور ذو قاعدة اقتصادية عالية حيث أنه يتسم بالمرونة في السياسة التجارية الخارجية.

✓ **أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:** هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي لكي ترتقي صناعته، فهو بحاجة إلى سلاح خام تستخدمه الدولة في التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دور في التجارة الخارجية من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من جهة وكذا استهلاكها من جهة أخرى.

كما أنه توجد عوامل أخرى نذكر منها سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول ، وحجم الدولة الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية.

1 عبد الباسط وفا، **سياسات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، 2000، ص14.

المبحث الثالث: التجارة الدولية والنظام الاقتصادي المحلي

في سياق حديثنا عن التجارة الدولية ارتأينا إضافة هذا المبحث تحت عنوان التجارة الدولية والنظام الاقتصادي المحلي، حتى نبين أنه باعتبار التشابك بين مختلف الاقتصاديات الدولية كيف للدولة أن تضع سياسات تجارية محلية دون أن تقع في نزاع مع السياسة التجارية الدولية، وأن دخول دولة في معاملات تجارية خارجية قد يساعدها على تحقيق أهداف استراتيجية تسعى إليها كافة الأمم.

المطلب الأول: السياسة التجارية للدولة في إطار التبادل الدولي

من خلال ما عرضناه سابقا وضحنا كيف أن التجارة الدولية تتيح لكل دولة استغلال مواردها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة و بالتالي حصولها على أكبر ناتج ممكن، انطلاقا من أن الموارد لا تتساوى في توزيعها بين مختلف الدول وبدون تجارة دولية تصبح الموارد ذات منفعة قليلة لأن الحاجة لهذه الموارد لا تقاس بحاجة الدولة التي تتواجد فيها، و إنما بحاجة دول العالم المختلفة إلى هذه الموارد.[1]

وانطلاقا من تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية فإن النظام الاقتصادي السائد في دولة لا مناص في كونه يؤثر على علاقاتها مع الدول الأخرى و على الأخص في مجال التجارة الدولية.

وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية تعرف مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة: "بالسياسة التجارية" والهدف الرئيس الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد المحلي إلى أبعد حدود .

1 سمير شنيتي ، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الراهنة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2006، ص19.

المطلب الثاني: أهمية قيام التبادل الدولي

إن لقيام التبادل الدولي بالنسبة للدولة أهمية يمكن تلخيصها في:[1]

- ✓ الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج كون التصدير يزيد من حجم الناتج الوطني الذي ينعكس على وضع العمالة بتقديم دخول إضافية و توفير السلع الضرورية و الأساسية.
- ✓ استيراد السلع التي لسبب أو لمجموعة من الأسباب لا يتم إنتاجها محليا.
- ✓ نقل التقنيات الضرورية والأساسية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة وتغيير سياساتها العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه نحو المجتمع العالمي للمعلومات في التجارة الدولية قد يبدو مكلفًا جدًّا، إلا أن عدم الدخول سيكون أكثر كلفة بأضعاف المرات.

- ✓ التوجه نحو عولمة الأسواق العالمية، إذ من الناحية الاقتصادية تقوم العولمة بفرض اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري في ظل منظمة التجارة العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال وكذا إلغاء دور الدولة الاقتصادي أين أصبح تحرير التجارة العالمية واقعًا وتحديًا ملازمًا لتطورات ظاهرة العولمة لا يمكن لأية دولة الانعزال و الانزواء عن بقية المتغيرات المشكلة لهذه العولمة.

ويقودنا الحديث عن أهمية قيام التبادل الدولي بالنسبة للدولة وعن دور النظام الاقتصادي المحلي في تطوير عمليات التجارة الدولية إلى الحديث عن اتفاقية هافانا التي شكلت بداية النزاع بين السياسات المحلية و السياسة الدولية، إذ كانت أول محاولة لبناء نظام دولي للتجارة في فترة ما بعد الحرب وكان هذا الاتفاق من إنتاج القيادة الأمريكية التي جاهدت لخلق نظام مفتوح يلي قانون اتفاقية التبادل التجاري عام 1934 الخاصة بخفض الضرائب العالية، وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية وضعها الدولي كقائد أمني وسياسي للحصول على التزامات لنظام تجاري دولي مبني على تحرير التجارة الدولية.

1 رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**"، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000. ص38.

المطلب الثالث: التجارة الدولية وإشكالية التنمية

إن الهدف الذي تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب هو "التنمية"، حيث يشكل النمو الاقتصادي أحد المكونات الهامة لعملية التنمية إلا أنه لا يعد المكون الذي يستطيع بمفرده دفع عجلة التنمية نحو الأمام، فالتنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة و إنما هي تغيير جذري يمتد ليمس ماهو أبعد من الجوانب المادية والمالية لحياة الناس، ويجب النظر إلى التنمية على أنها عملية متعددة الأبعاد لتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة والهياكل الاقتصادية و الاجتماعية في بلد ما.[1]

ونجد الكثير من الاقتصاديين من يؤيدون فكرة أن التجارة الخارجية قادرة على أن تكون الدافع في عملية التنمية و مع ذلك فهناك رأي مخالف لهذه النظرة التفاؤلية و نقدها بالتركيز على:

- ✓ **الناحية النظرية:** كون النتائج المستخلصة من تحليل التوازن في حالة السكون للنظرية التقليدية للتجارة الدولية لا ترتبط بتفسير مشكلات التنمية ذات الطبيعة الحركية.
- ✓ **الناحية التاريخية:** حيث يدور الجدل بين مؤيد ومعارض فيما إذا كانت التجارة الخارجية قد قامت فعلاً بتوسيع الفجوة في مستويات المعيشة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

لقد أخذت التجارة الخارجية حظها من أفكار الاقتصاديين التقليديين وعن العلاقة بينها وبين التنمية الاقتصادية فقد ألحوا على:

- ✓ إسهام التجارة الخارجية الفعال في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تكفلها بتوزيع الموارد المتاحة بين الدول على وجه يحقق الاستخدام الاقتصادي الأفضل.
- ✓ تنمية وعي الشعوب بالتعرف على الجديد من السلع و الخدمات والفنون الإنتاجية الجديدة و هذا لن يتم إلا بقيام التبادل الخارجي.

1 جنكوب فايز، **التجارة الدولية والتنمية المحلية**، ترجمة سني اللقاني، مكتبة أنجلو، القاهرة، 1952، ص82.

المطلب الرابع: طرق الدفع في التجارة الدولية

تختلف طرق الدفع في التجارة الدولية والتي يتم بموجبها تسديد أثمان السلع والخدمات التي يقدمها طرف لطرف آخر، باختلاف المنطقة الجغرافية التي يقيم فيها الطرفان، فإذا كان الطرفان يقيمان في نفس المنطقة فعملية الدفع تتم بسهولة ويسر، أما إذا كان الطرفان يقيمان في منطقتين متباعدتين فإن طريقة الدفع تعتمد على مدى معرفة المصدر للمستورد ومدى الثقة المتبادلة بينهما، وإلا سنتعرف على الطرق المتبعة في الدفع بين الطرفين فيمايلي:[1]

أولا: طريقة الدفع بموجب المبادلة أو المقايضة: تستخدم هذه الطريقة في تمويل بعض العمليات التجارية التي تقتضي نظام الحصص التي تطبقها بعض الدول في معاملاتها التجارية، وتكون هذه الطريقة ذات فائدة لأطراف التعامل، إذا كانوا بحاجة إلى السلع المتبادلة موضع التعامل، أو سهولة إمكانية تسويقهم لهذه السلع في أسواقهم المحلية أو الأسواق الخارجية، وهي من أقدم الطرق المستخدمة في الدفع.

ثانيا: الدفع مقدما: تستدعي هذه الطريقة أن يكون المشتري في وضع مالي جيد يسمح له بدفع القيمة مقدما، وطبقا لهذه الطريقة يقوم المستورد بدفع قيمة البضاعة مقدما للمصدر كشرط أساسي لشحنها وإرسال مستنداتها إلى المستورد، حيث تتم عملية الدفع إما نقدا أوشيك، وتتطلب هذه الطريقة توفر عنصر الثقة المتبادلة والمعرفة المسبقة بين طرفي التعامل، وأهم ما يؤخذ في هذه الطريقة أنها تجمد جزءا من رأس المال المستورد للفترة الزمنية، بين إرسال قيمة البضاعة واستلامها وبيعها، إضافة إلى تعدد المخاطر المحتمل أن يتعرض لها المستورد نتيجة الدفع مقدما، وأهمها عدم قيام المصدر بإرسال البضاعة حسب المواصفات المطلوبة، أوشحنها وفقا للموعد المتفق عليه. لذلك تعتبر هذه الطريقة ذات فائدة للمصدر وخطر على المستورد لأن المصدر يستلم ثمن البضاعة مقدما.

1 محمد جاسم، **مرجع سابق**، ص ص 204، 205.

ثالثا: الدفع عند الاستلام: وفقا لهذه الطريقة يقوم المصدر بشحن بضاعته للمستورد ويطلب منه تحويل قيمتها عند استلامها، أو قبول الكمبيالة المرفقة مع بوليصة الشحن، وهذه الطريقة تحمل في طياتها مخاطر للمصدر مع وجود الثقة التامة في المستورد وأهمها:

- ✓ عدم التزام المستورد بالتزاماته لأسباب متنوعة، كأن يفقد الرغبة في هذه البضاعة أو يرفضها بالكامل.
- ✓ عدم امتلاك المستورد دفع قيمة البضاعة نتيجة إفلاسه مما يترتب على المصدر خسارة تامة.
- ✓ في حالة إعادة الإرسال فان المصدر سوف يتحمل قيمة النقل للعودة.
- ✓ إمكانية بيع المصدر للسلعة بسعر أقل من تكلفتها وخاصة اذا كانت مجهزة خصيصا لبلد المستورد علاوة عما تتعرض له السلعة من مخاطر أثناء الشحن والتفريغ والتحميل.

رابعا: الكمبيالة المستندية: تعتبر من بين طرق الدفع في التجارة الخارجية وذلك بسبب المشاكل الناتجة عن طرق الدفع السابقة خاصة البضاعة المشحونة بحرا، حيث تتم هذه الطريقة بقيام أحد أطراف التعاقد بسحب كمبيالة مستندية وخصمها لدى البنك الذي يتقرر له الرهن على البضاعة بتسلمه المستندات المختلفة لها والمرفقة بالكمبيالة، إلى أن هذه الطريقة لا تخلو من المخاطر بالنسبة للمصدر، حيث أنه يخشى أن لا يقوم المستورد بتسديد قيمة المستندات في حال إبرازها له، أو يمتنع نهائيا عن الدفع مما يضطر المصدر للبحث عن عميل أخر في بلد المستورد لشراء البضاعة أو تحمل تكاليف إعادة نقلها أو بيعها بأسعار أقل من تكلفتها، وحسب هذه الطريقة ،فان البنك يعتبر دائنا مرتضيا للبضاعة لحيازته المستندات الخاصة بملكية البضاعة، ومن حقه أن يتصرف في البضاعة المرهونة لاستفاء حقه في حال رفض المستورد الدفع.

خامسا: الاعتمادات المستندية: عبارة عن اعتماد يفتحه البنك بناءا على طلب أحد عملائه لصالح طرف أخر يدعى المستفيد، بضمانة مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل بشروط معينة واردة في هذا التعهد ومضمون برهن حيازي على المستندات الممثلة للبضائع، وعملية الاعتمادات المستندية كغيرها من طرق الدفع

لا تنفي أن يتوفر عنصر الثقة بين أطراف التعامل، وذلك بأن يقوم الطرف المستفيد بشحن البضائع طبقا للمواصفات والمواعيد المطلوبة على سبيل المثال، إلى أنها تعتبر وسيلة دفع مضمونة للطرفين، ووفقا لهذه الطريقة فإن المستورد يكون مطمئنا بأن البنك سوف يقوم بدفع المبلغ المطلوب، بموجب الفواتير والمستندات التجارية، والتي لا يزيد مجموعها عن قيمة الاعتماد، مقابل استلام ذلك البنك فاتح الاعتماد المستندات التي تكون متطابقة مع المواصفات المذكورة في الاعتماد المستندي.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل والذي يتضمن موضوع التجارة الدولية، تبين لنا أهميتها البالغة في حياة الأفراد والمجتمعات والدور الذي تلعبه بين الدول، كما توصلنا إلى أنه توجد علاقة وثيقة بين التجارة الدولية ومدى ارتباطها بالبنوك، سواءا كانت هذه المعاملات على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، حيث أنه يتوجب على أي متعامل اقتصادي أو تجاري يتعامل مع الأسواق الخارجية المرور على البنوك، وهذا باستخدام مختلف طرق الدفع التي تم ذكرها سابقا، ويكون هذا بغرض تسهيل المعاملات التجارية بين مختلف دول العالم وفك العزلة عنها، ولهذا تعتبر التجارة الدولية ذات أهمية كبيرة في مختلف التعاملات الاقتصادية والتجارية.

الفصل الثاني

مدخل إلى النظام المصرفي

تمهيد

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في التطور والازدهار الاقتصادي، إذ يمثل المحرك لكل اقتصاد وخاصة في الدول الرأسمالية التي تتميز بوجود أسواق مالية فعالة، ويشمل الهيكل المصرفي كل الوسطاء الماليين، إلا أنه عادة ما يتم حصره في البنوك بأنواعها المختلفة، ويتم من خلال هذا الهيكل تدفق الأموال السائلة لمختلف فروع النشاط، وتعتبر البنوك التجارية أهم قطب الوحدات التي تعمل في الجهاز المصرفي، وهذا نظرا لدورها الفعال في مجال حشد الأموال واعادة دمجها في الاقتصاد، وهذا كله يحدث برقابة وتوجيه من البنك المركزي، هذا الأخير الذي يمثل في بعض الدول الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير بالسياسة الاقتصادية وبصفة خاصة في السياسة النقدية.

مما سبق ذكره حاولنا أن نقدم تفسيرا لما تم طرحه سابقا، حيث ارتأينا أن نقوم بتقسيم فصلنا هذا إلى ما يلي:

- **المبحث الأول: ماهية البنوك.**
- **المبحث الثاني: مفهوم النظام المصرفي.**
- **المبحث الثالث: الخدمات المصرفية أشكالها وخصائصها.**

المبحث الأول: ماهية البنوك

يتكون الجهاز المصرفي من مجموعة من المؤسسات المالية وعددا من البنوك تلعب هذه الأخيرة دورا أساسيا في تنشيط الحياة الاقتصادية، من خلال المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تعد أهم عامل لتحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي، فهي تختلف باختلاف الدور الذي تؤديه، لذلك ارتبط ظهور البنوك بتطور المعاملات الاقتصادية وزيادة الحاجة لمصادر التمويل.

المطلب الأول: تعريف البنوك

ترتبط نشأة البنوك تاريخيا بنشأة وتطور طريقة الانتاج الرأسمالية، فمنذ القرن السادس عشر كان تدفق المعادن النفيسة من المستعمرات الأمريكية على البلدان الأوربية العامل الحاسم لنشأة الرأسمالية التجارية لإنقاض النظام الاقطاعي في أوروبا، ثم عرفت طريقة الإنتاج الرأسمالية من خلال تراكم رأس المال التجاري إلى رأس المال الصناعي إلى رأس المال المصرفي بسيطرته الاحتكارية على الصعيدين القومي والمحلي.[1]

حيث إن أصل كلمة مصرف في اللغة العربية يعود إلى كلمة "الصرف" بمعني " بيع النقد بالنقد "، ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف و تقابلها كلمة "بنك"، حيث أن كلمة بنك أصلها الكلمة الإيطالية بانكو، وتعني مصطبة وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجرى فيه المتاجرة بالنقود.[2]

1 سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعة الاسكندرية، مصر،2007،ص205.
2 عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية ، بيروت، لبنان، 1996، ص106.

كما أن كلمة (بنك ريبت) تعني مفلس، حيث كان يتم كسر منضدة الصراف عند إفلاسه، ويحرم بعد ذلك من مزاولة الصرافة، وكما أسلفنا سابقا فإن تعذر إعطاء تعريف شامل وواف لجميع البنوك جعل من بعض المفكرين يقرون بأن البنك هو: «المنشأة التي تتخذ من الإتجار بالنقود حرفة لها".[1]

وفي هذا السياق نجد أن الشراح الإنجليز يقررون عدم وجود تعريف جامع و محدد، يذكرون معيارا في خصائص المؤسسة لكي تعتبر بنكا، فيقولون إنه يلزم أن يكون في اختصاصها:

- ✓ قبول النقود من العملاء وديعة، وتحصيل الشيكات التي تكون مستحقة لهم و إيداع حصيلتها في حسابهم.
- ✓ فتح الشيكات و الأوامر الصادرة من العملاء على حساباتهم.

كما أن كلمة مصرف جاءت من الصرف، وهو تبديل العملات، وهي الوظيفة الأصلية للمصارف، غير أن هذه الكلمة تم الاحتفاظ بها على الرغم أيضا من توسع نطاق نشاط الصرافين ليتجاوز بكثير عملية الصرف.[2]

المطلب الثاني: أنواع البنوك

أولا: من حيث طبيعة النشاط وتنقسم إلى ما يلي:

- ✓ **البنوك المركزية:** ويعرف البنك المركزي على أنه بنك البنوك لأنه يتولى الاشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأن له سلطة إصدار نقد الدولة وبنك الدولة، حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعمولات الأجنبية.[3]
- ✓ **البنوك التجارية:** وهي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل، واعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في شكل تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى

1 فريد الصلح وموريس نصر، **المصرف والأعمال المصرفية**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1992، ص13.

2 رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر،2008، ص14.

3 خالد أمين عبد الله ، **العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص18.

نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية، ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض والسلف وخصم الأوراق التجارية أو التسليف بضمانه، كما أنها تمثل الركيزة الأساسية للنظام المصرفي وهي أقدم البنوك من حيث النشأة، حيث مرت بعدت مراحل لكي تطورت، كما تقوم أيضا بأعمال الصرف والصرافة وتمنح القروض لكن ليس من أموالها الخاصة، بل من ودائع العملاء كما أنها تقترض لتقرض، أضف الى ذلك أنها قادرة على خلق الودائع.[1]

✓ **البنوك العقارية:** وتهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء والإسكان مقابل رهونات عقارية، وبما أن تمويلها يكون لفترات قصيرة الأمد نسبيا نراه تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل أيضا.

✓ **البنوك الزراعية:** وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل شراء البذور والأسمدة والمبيدات، واستأجار الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية، وبما أن هذه الخدمات الزراعية تعتمد على دورات موسمية، لذلك تكون فترات التمويل متوسطة الأجل ومرتبطة بالمواسم الزراعية.

✓ **البنوك وصناديق الادخار:** ويعتمد هذا النوع من المصارف على الودائع الصغيرة الحجم والتي مصدرها المودعين وبناءا عليه تقوم بتقديم القروض القصيرة الأجل.[2]

ثانيا: من حيث شكل الملكية وتنقسم إلى ما يلي:

✓ **البنوك الخاصة:** وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء.[3]

✓ **البنوك المساهمة:** وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية المساهمة حيث تكون شركات أموال وتطرح أسهمها للاكتتاب العام ويجرى تداولها في الأسواق المالية.

---

1 سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص207.

2 خالد وهيب الراوي، **ادارة العمليات المصرفية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2003،ص137.

3خالد أمين عبد الله، **مرجع سابق**، ص19.

✓ **البنوك التعاونية:** وتعود ملكية هذا النوع إلى جمعيات تعاونية أو نقابات مهنية أو حرفية أو عملية أو غيرها.

ثالثا: من حيث علاقتها بالدولة وتقسم إلى ما يلي:

✓ **بنوك القطاع:** وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى الدولة، منها البنك المركزي الجزائري وكثير من مؤسسات الاقتراض المتخصصة كمؤسسة الاقتراض الزراعي، وبنك تنمية المدن والقرى والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

✓ **بنوك القطاع الخاص:** وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين والاعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية، أو شركات أشخاص أو شركات أموال، ومن أمثلة فيها جميع البنوك التجارية.

✓ **بنوك مختلطة:** ويشترك في ملكية هذه البنوك كل من القطاع الخاص والقطاع العام.

رابعا: من حيث جنسيتها تنقسم إلى ما يلي:

✓ **البنوك الوطنية:** وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين واعتباريين التابعين للدولة، التي تقوم هذه البنوك الى أرضه.[1]

✓ **البنوك الأجنبية:** وهي بنوك التي تعود ملكيتها الى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك.

✓ **البنوك الاقليمية:** وهي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة معينة مثل صندوق النقد العربي.

1 خالد أمين عبد الله، **مرجع سابق**، ص 20.

✓ **البنوك والصناديق الدولية:** وهي البنوك والسندات المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

خامسا: من حيث تفرعها وتنقسم الى ما يلي:

✓ **البنوك المفردة:** وهي البنوك ذات المركز الواحد تمارس منه وفيه كافة انشطتها المصرفية او تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع قد لا تتجاوز دائرة نصف قطرها عدد من الأموال.

✓ **البنوك المتفرعة محليا:** وهي البنوك التي يسمح لها بفتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها.

✓ **البنوك المتفرعة اقليميا:** وهي تلك البنوك التي تنتشر فروعها ضمن منطقة جغرافية محددة تضم اكثر من بلد واحد.

✓ **البنوك المتفرعة عالميا:** وهي البنوك الكبيرة المسموح لها بانتشار فروعها في مختلف أنحاء العالم ومن الجدير بالذكر أن نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة محليا، اقليميا ،عالميا، هو السائد في معظم بلدان العالم نظرا لما يمتاز به من مرونة في تأدية الخدمات المصرفية المختلقة وازدياد الفرص أمامه لاجتياز الأزمات المحلية أما المصارف المفردة فمنتشرة فقط في بعض ولايات المتحدة الأمريكية، ويدعم المدافعون عن نظام المصارف الفردة رأيهم بكراهيتهم للاحتكار.[1]

✓ **البنوك الاسلامية:** إن البنوك الاسلامية تعمل على مزاولة جميع الأعمال المصرفية، التي تقوم بها البنوك التجارية ولكن دون تطبيق نظام سعر الفائدة مع الزبائن، وأول من تناول فكرة البنوك الاسلامية هو الكاتب الباكستاني أبو الأعلى المدودي، حيث أن البنك الاسلامي يحجم عن التعامل بالفائدة ،إلى أنه يسمح له استفاء عمولة معلومة ، تغطي تكاليف أدارة الحسابات للقروض ويعرفه الدكتور عبد الرحمان يسرى أحمد

1 خالد أمين عبد الله، **مرجع سابق**، ص21.

على أنه مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا)[1]، أخذا أو عطاءا مع الالتزام في نواحي نشاطه ومعاملاته المختلفة بقواعد الشريعة الاسلامية، وبالتالي يلتزم بعدم الاستثمار أو تمويل أي أنشطة مخالفة للشريعة الإسلامية، بتوجيه ما لديه من موارد مالية إلى أفضل استخدامات ممكنة، بما يحقق مصلحة المجتمع الاسلامي ومن أمثلتها بنك البركة.

المطلب الثالث: مصادر تمويل البنوك

يمثل جانب الموجودات في الميزانية العامة استخدامات أموال المشروع، بينما يمثل جانب المطلوبات مصادر تلك الأموال، وإن القاء نظرة على جانب المطلوبات في الميزانية العامة لبنك ما تبين مصادر التمويل على النحو التالي:[2]

رأس المال (ويشكل نسبة ضئيلة بالمقارنة مع المشروعات الأخرى)، والاحتياطات والمخصصات المختلفة والأرباح المدورة، أيضا التمويل من البنك المركزي عن طريق السلف يستدينها منه، أو عن طريق اعادة خصم الكمبيالات والإسناد التي في محفظته والودائع على اختلاف أنواعها ومن مختلف مصادرها، أيضا للبنك قدرة على تقديم تسهيلات ائتمانية لا تتوقف عند المبلغ الذي يودع عنده بعد طرح الاحتياطي القانوني وإنما في نفس النسبة من كل مبلغ يودع لديه من المبلغ الأصلي ثانية، فإذا كانت نسبة الاحتياطي النقدي عشرة من المئة مثلا يمكن القول نظريا أن كل دينار يحتفظ به البنك جاهزا في خزائنه يمكنه من خلق ائتمان بحوالي عشرة دنانير.

المطلب الرابع: دور البنوك الأجنبية في الدول النامية

لاشك أن البنوك باعتبارها مؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة، تخضع لعوامل المنافسة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي وتعد من أهم المؤسسات التي تأثرت بتدويل العمل المصرفي.

1 عبد الرحمان أحمد يسري، **قضايا اسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل**، الدار الجامعية للطبع، 2001، ص 33.
2خالد أمين عبد الله، **مرجع سابق**، ص27.

وذلك في الاتجاه العالمي نحو فرض معايير مصرفية جديدة وموحدة تتعلق بمدى كفاية رأس المال وقواعد الإفصاح والشفافية المالية.[1]

وقد ساهمت تلك البيئة المتغيرة والمتحررة في ظل العولمة المصرفية في توسيع نشاط البنوك الأجنبية، واتجاهها للعمل في أسواق الدول النامية كنتيجة طبيعية لتوسيع حجم التجارة الدولية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا الرغبة في اقتناص فرص جديدة وجيدة للربح، ويدعمها في هذا التوجه تبني العديد من دول العالم برامج لخصخصة جهازها المصرفي وتوسيع قاعدة ملكية البنوك العامة، حيث أن البنوك الأجنبية تمتلك حوالي 90 % من أصول الجهاز المصرفي في الدول النامية.

وقد يدعم هذا التوجه التجارب العملية التي تشير إلى أن توسيع قاعدة ملكية البنوك العامة من خلال مشاركة القطاع، الخاص أو دخول بنوك أجنبية يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتطوير الأداء ويتيح الفرصة للتوسع واستحداث خدمات مصرفية جديدة واكتساب المزيد من الخبرات في مجالات العمل المصرفي المختلفة كما يفترض أن يؤدي تواجد البنوك الأجنبية عادة إلى رفع معدلات النمو وإتاحة التمويل للصناعات الصغيرة، والقضاء على ظاهرة التركز في منح القروض لمصلحة كبار العملاء.

ويمكن إيجاز أهم النتائج في مشاركة البنوك الأجنبية في الدول الأقل نموا إلى العديد من الايجابيات وتتمثل فيما يلي:

- ✓ تطوير هيكل النظام المالي.
- ✓ توفير مناخ استثماري أفضل وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير المالية.
- ✓ الارتقاء بمستوى الكفاءة.
- ✓ حسن إدارة الموارد المالية في المجتمع.

1 فاطمة بوسالم، **مرجع سابق**، ص 128.

كما تتميز البنوك الأجنبية بأنها أقل حساسية للظروف العامة للاقتصاد الكلي مقارنة ببنوك الدول المضيفة، حيث نجد أن البنوك الأجنبية أقل تأثرا بالعديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل تغير معدلي نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، بالإضافة إلى تغيرات أسعار الفائدة الحقيقية ومدى تغيرات سعر الصرف.

وقد شهدت السنوات الأخيرة في ظل العولمة المصرفية زيادة كبيرة في مشاركة البنوك الأجنبية بالدول النامية خلال فتح فروع لها في هذه الدول أو من خلال المساهمة في بنوك محلية، فعلى سبيل المثال نجد أن أكثر من 50% من إجمالي الأصول المصرفية مملوكة للبنوك الأجنبية الأرجنتين، شيلي، المكسيك التشيك، المجر بولندا.[1]

وقد يكون تواجد البنوك الأجنبية من شأنه سيطرة هذه البنوك على فرص الربح فقط دون مساندة حقيقة للاقتصاد القومي، إضافة إلى أن البنوك الأجنبية ربما تكون قادرة على اختيار صفوة العملاء تنفيذا لسياسة انتقاء العملاء، وترك البنوك المحلية لتولي العملاء المحليين ذات المخاطر العالية، علاوة على قدرتها على الانسحاب أو على الأقل إعادة ترتيب أولوياتها سريعا عند حدوث أزمات مالية، وهو ما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا عام1997.

1 فاطمة بوسالم، **مرجع سابق**، ص129.

المبحث الثاني: ماهية النظام المصرفي

المطلب الأول: تعريف النظام المصرفي

يعرف النظام المصرفي بأنه ذلك النظام يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمـــنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي.

كما يقصد به بأنه مجموعة المصارف العاملة في بلد ما أي هو عبارة عن مجموعة المؤسسات المالية المكونة للنقود والمحولة لها.[1]

كما يعرف النظام المصرفي بأنه مجموعة من المصارف العاملة في بلد ما وهو يظم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة.[2]

المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي من دائرتين متكاملتين هما الدائرة المصرفية المالية، الدائرة الادخارية الاستثمارية نلخصها فيما يلي:

أولا: الدائرة المصرفية المالية: وتتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية أو الائتمانية.[3]

- ✓ **البنك المركزي الجزائري:** هو مؤسسة وطنية عمومية ذات شخصية معنوية تشغل مكان رئيسي ضمن الشبكة المصرفية الجزائرية، حيث يوجد في قمة النظام المصرفي وهدفه خدمة الاقتصاد العام.

1 شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص36.

2 عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2007، ص 179.

3 شاكر القزويني، **مرجع سابق**، ص 57.

✓ **البنوك التجارية:** أو ما يعرف ببنوك الائتمان أو بنوك الودائع، وهي مؤسسات مصرفية ائتمانية موضوعها النقود، حيث تقبل الودائع من الأفراد الهيئات تحت الطلب القصيرة الأجل أو متوسطة الأجل، ثم تقوم بإقراضها لأشخاص في حاجة إلى استعمالها لأغراض منتجة أخرى، فهي تمول مباشرة اعتمادات الاستثمارات قصيرة الأجل من مواردها الخاصة.

ثانيا: الدائرة الاستثمارية الادخارية

✓ **الدائرة الاستثمارية** (المؤسسات المالية غير النقدية): إن وصف هذه المؤسسات المالية بأنها غير نقدية لا يعني أنها لا تستعمل النقود، ولكن لكون طبيعة مواردها لا تسمح بإنشاء نقود على خلاف المؤسسات المالية النقدية، ولا يمكن من حيث المبدأ لهذه البنوك أن تحصل على ودائع جارية من الجمهور.

✓ **الدائرة الادخارية:** وتتمثل في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والذي يدير ثلاثة أنواع من الموارد أموال الادخار، أموال الهيئات المحلية والمستشفيات، وبالتالي موارده تأتي من القطاع العام وشبه العام والقطاع الخاص، وتتلخص طبيعة عمل الصندوق بتحويل المدخرات الجارية إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل وهذه حالة خاصة استثنائية لمنشأة مالية تتعامل بودائع تحت الطلب.[1]

المطلب الثالث: خصائص النظام المصرفي

للنظام المصرفي عدة خصائص يمكن ايجازها فيما يلي:[2]

✓ أنه جهاز قائم على التركيز، أي عدد محدود يتولى عمليات مصرفية.

✓ أنه قائم على التخصيص وإن كان ينتظر منه المزيد من التخصيص.

✓ هو جهاز واسع الانتشار من خلال فروعه العديدة للمصاريف.

---

[1] شاكر القزويني، **مرجع سابق**، ص63.

2 سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي**، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2007، ص 56.

- ✓ يتكون من منشآت مالية يسعى إلى خدمة الاقتصاد.
- ✓ تتميز مؤسساته المالية بالاستقلالية.

المطلب الرابع: أشكال النظام المصرفي

للنظام المصرفي عدة أشكال نذكر منها:[1]

- ✓ **المصرف ذو المكتب الواحد:**(محل عمل واحد في مكان واحد) وهو مستقل بإدارته ولا يسيطر على ملكية رأس ماله، ولا يسيره مصرف آخر ولا يسيطر هو على ملكية مصرف آخر، وتشتهر الولايات المتحدة الأمريكية بهذا النوع من المصارف.

- ✓ **المصرف ذو الفروع المتعددة:** ويؤدي خدماته في أكثر من محل أو مكتب واحد وتؤلف كل هذه الفروع كيانا قانونيا واحدا يشرف عليها المكتب الرئيسي، وتشتهر إنجلترا وباقي الدول الرأسمالية بوجود عدد محدود من المصارف التجارية مع شبكة واسعة من الفروع مرتبطة بتلك المصارف، ونفس الشيء نجده في الدول الاشتراكية الأوربية.

- ✓ **مجموعة المصارف:** وتتألف من مجموعة من المصارف الممتلكة لا من قبل شركة قابضة، وقد تكون هذه المصارف ذات مكتب واحد أو ذات فروع متعددة.

- ✓ **سلسلة المصارف:** وهي تشبه مجموعة المصارف المتقدم ذكرها عدا ما يتعلق بالملكية، إذ أنها هنا بيد شخص واحد أو عدة أشخاص طبيعيين.

1 شاكر القزويني، **مرجع سابق**، ص 48.

المبحث الثالث : مفهوم الخدمة المصرفية وخصائصها

لابد من الوقوف على الخدمات التي تقدمها المصارف لمختلف متعامليها الاقتصاديين والطبيعيين، وذلك باعتبارها النواة الأساسية في مختلف التعاملات، حيث سنتناول في مبحثنا هذا مفهوم الخدمة المصرفية، والخدمات التي تقدمها المصارف، كما سنعرف أيضا أشكالها وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم الخدمة المصرفية

تمارس صناعات الخدمات المصرفية أو صناعة الخدمات المالية، من قبل المصارف ومؤسسات الادخارات والتوفير والإقراض والادخار، واتحادات الائتمان المعروفة باسم مؤسسات الإيداع، وتمارس المصارف التجارية دورها المهم في صناعة الخدمات المالية، وهي لاتزال في مقدمة صناعة الخدمات المصرفية ويحمل تعبير الخدمة المصرفية مفهومين أساسيين هما:[1]

- ✓ **المفهوم الأول:** مفهوم تسويقي كونها مصدرا لإشباع احتياجات ورغبات الزبائن.
- ✓ **المفهوم الثاني:** مفهوم منفعي، يتمثل في مجموعة المنافع التي يسعى الزبون لتحقيقها من جراء استخدامه للخدمة المصرفية.

ويشترك هذان المفهومان لإظهار بعد هام في الخدمة المصرفية، ألا وهو وجود الخدمة، وتظهر أهمية هذا البعد باعتبار أن الزبون هو النقطة المركزية في الجهود المصرفية، وأن الخدمات المصرفية تقدم بهدف إشباع احتياجاته ورغباته وتحقيق المطابقة بين الخدمات المصرفية المقدمة وهذه الرغبات والاحتياجات.

1 رعد حسن الصرن، **عولمة جودة الخدمة المصرفية**، مؤسسة الوراق للنشر، 2007، ص272.

المطلب الثاني: خصائص الخدمات المصرفية

للنظام المصرفي عدة أنظمة وخصائص يمكن ايجازها فيما يلي:

- ✓ **نظام تقديم الخدمة على درجة عالية من الخصوصية:**

تتطلب طبيعة الخدمة المصرفية توافر درجة عالية من السرعة في التعامل، والمحافظة على الأسرار المالية للعملاء وأن هذه الخاصية تفرض على الإدارة المصرفية العليا أن تكون قناة توزيع مباشرة وقصيرة، حيث أن العمليات المصرفية تحتاج لإنجاحها تفاعل شخصي بين العميل والبنك فلا مجال هنا للوسطاء لتوزيع الخدمات.[1]

- ✓ **التفتت الجغرافي:**

ليس هناك حدود جغرافية للمطالب والاحتياجات المصرفية للعملاء فهناك طلب محلي موزع على أماكن جغرافية متفرقة داخل أي بلد، وهناك طلب خارجي يتمثل في الطلب على التحويلات المصرفية بين الدول واستخدام بطاقات الائتمان المصرفية خارج حدود الدولة المصدرة للبطاقة، وعلى هذا فإن كافة الخدمات على اختلاف أنواعها يجب تقديمها للعميل، حيث يطلبها في أقرب مكان يناسبه مما يجذب العميل على استمرار التعامل مع البنك.

- ✓ **لا يمكن صنع خدمة مقدما أو تخزينها:**

من المستحيل إنتاج خدمة وتخزينها في انتظار العميل حيث تعد الخدمة إلزامية عند حضور العميل، والقيام بتلبية رغباته.

1 سامي أحمد مراد، **مرجع سابق** ، ص ص 56 ،57.

- ✓ **لا يمكن إنتاج عينات من الخدمات المصرفية:**

يقوم الموظف بإنتاج وتقديم الخدمة، وهي عبارة عن خبرة ومعايشة فهو لا يستطيع أن ينتج عينات من هذه الخدمة لكي يرسلها إلى المستهلك ويحصل منه على موافقة مسبقة عن جودة هذه الخدمة قبل استعمالها لها، فانه من العسير توفير نموذج موحد يعلنه البنك لكي يرضي كل العملاء.

- ✓ **الخدمة المصرفية تنتج وتستهلك في نفس الوقت وغير قابلة للاستدعاء مرة أخرى:**

بمجرد أن تقدم الخدمة للعميل فانه يستهلكها في اللحظة التي تقدم له وبالتالي فإن العميل لا يستطيع تداول هذه الخدمة مع طرف ثالث كما أن الخدمة المصرفية التي تقدم للعميل لها طبيعة مختلفة من حيث أنها غير قابلة للاستدعاء مرة أخرى بعد تقديمها وبمجرد أن تقدم الخدمة للعميل يستهلكها في نفس الزمان واللحظة.

- ✓ **الخدمة غير قابلة للفحص بعد الإنتاج:**

تقديم الخدمة يتم بناءا على تفاعل بين الموظف والعميل ولا يمكن بطبيعة الحال إجراء عملية فرز ورقابة على جودة الخدمة بعد الإنتاج، ومن ثم لا يمكن الاستغناء على الخدمات المعيبة، فالاستهلاك قد تم فعلا والمسؤولية هنا أكبر وأخطر وتتطلب ضمانات الجودة قبل لحظة الانتاج.

المطلب الثالث: الخدمات التي تؤمنها المصارف

يمكن تقسيم وظائف المصارف إلى قسمين رئيسيين هي وظائف البنوك المركزية، ووظائف المصارف العامة، أما ملخص الوظائف فسنتطرق اليه فيما يلي:[1]

- ✓ **الوظائف الكلاسيكية القديمة:** وتتمثل في قبول الودائع على اختلاف أنواعها، تشغيل موارد المصارف على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة التوفيق بين الربحية والسيولة وأمنها.
- ✓ **الوظائف والخدمات الحديثة:** ادارة الاعمال والممتلكات للزبائن، وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية تمويل الإسكان الشخصي، خدمات البطاقات الائتمانية، تحصيل فواتير الكهرباء، تحصيل الأوراق التجارية والمساهمة في خطط التنمية.
- ✓ **إشباع الوظائف والخدمات الحديثة للمصارف:** من أبرزها تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه، والمساهمة في تمويل مشروعات التنمية، التحصيل والدفع نيابة عن الغير، تحويل العملة إلى الخارج، تحويل نفقات السفر والسياحة، دفع شيكات مسحوبة على المصرف،.....الخ.[2]

1 خالد وهيب الراوي، **مرجع سابق**، ص141.

2 شيروف فضيلة، **أثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسويق (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،2010، 12.

المطلب الرابع: العوامل التي تشجع على توسيع الخدمة المصرفية في الخارج

تمتد صناعة الخدمات المالية إلى الأسواق العالمية إما عن طريق بيع الخدمات المالية من الفروع المحلية إلى الزبائن في الأسواق العالمية، أو بيع الخدمات المالية عن طريق فرع أو وكالة أو مكتب تمثيلي في البلد الأجنبي للزبون، أو من خلال بيع الخدمات المالية للزبائن الأجانب عن طريق شركات مساعدة في البلد الأجنبي للزبون، حيث إن التوسع في صناعة الخدمات المالية لا يقتصر على إحدى الطرق السابقة، وإنما يمكن استعمالها معا للتوسع في حجم ومجال تطبيق الأعمال المصرفية.[1]

والعوامل التي تشجع على توسيع النشاط المصرفي في الخارج: الخطر السياسي المحيط بالدولة الأم، وتقييد النشاط المصرفي فيها، والتحسين في وسائط الاتصال والتقانة، وتتمثل الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التوسع في تنويع المخاطر، وتحقيق اقتصاديات الحجم، وترويج الابتكارات المصرفية، وتنويع مصادر التمويل، وتعزيز علاقات الزبون، أما مساوئ هذا التوسع فتنحصر في ارتفاع تكاليف المتابعة والحصول على المعلومات، والتأميم والمصادرة، وارتفاع التكاليف الثابتة.

1 رعد حسن الصرن، **مرجع سابق**، ص282.

خلاصة الفصل الثاني:

تلعب البنوك دورا أساسيا كوسيط بين أصحاب الفائض المالي والطالبين للسيولة، فالعمليات الرئيسية المصرفية ترتكز على جمع الأموال الفائضة عن الأفراد والمؤسسات، وإقراضها للمؤسسات الاقتصادية والأفراد التي يحتاجونها وفقا لمعايير مالية وتجارية تنصب ضمن اطار السياسة النقدية التي يرف عليها البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية، بحيث أن العلاقة بين البنوك المركزية والدولة تتوقف على مدى التطور الاقتصادي ودرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما أنه الأداة الرئيسية للحكومة لتنفيذ سياستها المصرفية، لذا يعد دور البنوك المركزية في استقرار السياسة النقدية من الموضوعات التي تحظى بأهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية، ولاسيما منها المالية والمصرفية نظرا لأهمية هذا الدور في تحقيق التوازن والاستقرار للاقتصاديات الوطنية والذي تنشده جميع دول العالم باختلاف أنظمتها الإقتصادية.

الفصل الثالث

دراسة حالة الجزائر ما بين

الفترة(2005 – 2014)

تمهيد:

مما لاشك فيه أن الجهاز المصرفي الجزائري يقدم خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب حتى لأبسط التطور الحاصل في المجتمع وغياب التسويق البنكي، وضعف الادخار مما يؤثر سلبا على تنمية موارد البنوك التجارية بسبب انخفاض معدلات الفائدة، وأيضا ضعف كفاءة العنصر البشري وعدم قدرته على استخدام الأساليب المتطورة، رغم الإصلاحات السابقة تمكنت السلطات العمومية من قطع شوط كبير في إعادة هيكلة الأطر المؤسسية والقانونية للنظام البنكي، وعلى الرغم من ذلك لا يزال النظام يواجه تحديات كبيرة تولدت عن الأوضاع المتغيرة باستمرار، والناتجة أساسا عن العولمة وتحرير الأسواق الدولية وانفتاح التجارة الدولية على كل المستويات.

وقد عرف النظام المصرفي الجزائري منذ نشأته غداة الاستقلال إلى يومنا هذا عدة تحولات أفرزتها معطيات داخلية متعلقة به، وأخرى خارجية متعلقة بالبيئة الخارجية الدولية، حيث مر بعدة مراحل اتسمت كل مرحلة منها بخصائص معينة.

وبذلك سنحاول من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على العلاقة الموجودة بين النظام المصرفي والتجارة الدولية وكذا وضعية المنظومة المصرفية الجزائرية، ويكون ذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: وضعية المنظومة المصرفية الجزائرية.**
- **المبحث الثاني: آثار انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية على جهازها المصرفي.**
- **المبحث الثالث: تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر من الفترة 2005 إلى غاية الفترة 2014.**

المبحث الأول: وضعية المنظومة المصرفية الجزائرية

يشير واقع هيكل الجهاز المصرفي الجزائري إلى احتكار البنوك العمومية للنشاط المصرفي، أما بنوك القطاع الخاص فلا زالت بنوك تبحث عن مكانتها في السوق المصرفي في الوقت الذي كان ينتظر منها الكثير شهدت العديد من الهزات أثرت سلبا على مسار التنمية في البلاد، أما البنوك الأجنبية فبالرغم من فتح المجال أمامها منذ 1994 فلم يستقر إلى حد الآن إلا القليل منها للعمل في المجال المصرفي.

المطلب الأول: واقع الجهاز المصرفي الجزائري الحالي

شهدت نهاية سنة 2005 إعلان فشل تجربة البنوك الخاصة – برأسمال خاص وطني–حيث جاء قرار مجلس النقد والقرض بتاريخ 28 ديسمبر 2005 والقاضي بسحب الاعتماد من البنكين الخاصين وهما "منى بنك وأركو بنك بطلب منهما حسب بيان مجلس النقد والقرض، بعدما تبين لهما عدم قدرتهما على تحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الخاص بالبنوك والمقدر ب 2.5 مليار دينار.[1]

وقد اتخذ قرار سحب الاعتماد من "منى بنك وأركو بنك" بعد قرار اللجنة المصرفية المؤرخ في 27ديسمبر 2005 والقاضي بسحب الاعتماد من "الشركة الجزائرية للبنك"، وبذلك يمكن اعتبار القرارات المتخذة من طرف اللجنة المصرفية بمثابة الإعلان عن فشل البنوك الخاصة الوطنية في الحفاظ على استمراريتها في السوق المصرفي الجزائري، وخلو الساحة المصرفية أمام البنوك الخاصة برأسمال أجنبي، والتي أصبحت تهيمن عليها البنوك الأوروبية.

وعليه يمكن القول بأن الأنظمة الخاصة بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية هي المتسببة في خروج البنوك الخاصة برأسمال وطني من السوق المصرفية الجزائرية بالإضافة إلى التضييق الذي كانت تعاني منها البنوك الخاصة الجزائرية، وعدم تمكينها من الوصول إلى السوق النقدية على مستوى البنك المركزي،

1 فاطمة بوسالم، **مرجع سابق**، ص254.

أضف إلى ذلك تداعيات إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري سنة 2000 وسحب الاعتماد من البنك القطري "الريان" والبنك العام المتوسط سنة 2006 بقرار من اللجنة المصرفية، وكذا الإعلان عن تصفية بنك الاتحادي union Bank وفروعه في سنة2007، حيث أدى إلى سحب الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين لأرصدتهم من البنوك الخاصة، وفقدان الثقة في القطاع المصرفي الخاص بشكل عام، وبالتالي وبعد فشل البنوك الخاصة برأس مال جزائري وخروجها من السوق، فإن الساحة المصرفية الجزائرية أصبحت تتكون في نهاية 2010 من 21بنكا، و 6مؤسسات مالية، و 7مكاتب تمثيل معتمدة بالجزائر.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري الحالي

ترتبط مقدرة المصارف على النمو والتطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة وعلى المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية واستخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات وتأهيل الإطارات البشرية والإدارية وتطوير أساليب الرقابة، ويمكننا حصر أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الجزائر في نوعين أساسيين هما التحديات الداخلية والتحديات الخارجية.[1]

التحديات الداخلية: ومن أهمها ما يلي:

- ✓ **صغر حجم البنوك:** على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلاّ أنّها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية، حيث أن الاتجاه السائد الآن هو اندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها.
- ✓ **التركز في نصيب البنوك:** يشكل التركز في النشاط المصرفي الميزة الأساسية للجهاز المصرفي الجزائري، حيث تمتلك البنوك العمومية أكثر من 95% من إجمالي الأصول المصرفية، وتحد هذه النسبة العالية من المنافسة في النشاط المصرفي وما لذلك من انعكاسات سلبية على أداء البنوك وتطوير الصناعة المصرفية.

1 عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003 ، ص ص 221،222.

✓ **هيكل ملكية البنوك:** يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي، تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك، بالرغم من تحرير القطاع المصرفي منذ أكثر من 15 سنة إلا أن القطاع العام مازال يهيمن على النشاط المصرفي، مما يؤثر سلبا على استراتيجيات وعمليات المؤسسات المصرفية، أي عدم إتاحة الظروف المناسبة للمنافسة، وهذا ما دفع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى التأكيد على ضرورة خصخصة البنوك العمومية.

✓ **تجزئة النشاط البنكي:** أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة، إلى خلق نوع من التخصص في النشاط المصرفي وسيطرة الإدارة الروتينية على عمل البنوك، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي مما نتج عنه العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك للنشاط المصرفي بشكل عام ألا وهو المنافسة في السوق المصرفي، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية.

✓ **القروض المتعثرة:** نتيجة للسياسات الإقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بغض النظر عن قواعد الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية التي تحكم النشاط في مجال منح الائتمان على وجه الخصوص وبفعل التسيير الإداري للبنوك تفاقمت الوضعية المالية للبنوك الجزائرية نتيجة نمو القروض المتعثرة حيث وصلت إلى أكثر من 50 % من إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية، الأمر ّالذي تطلب تطهير محافظ البنوك وتحمل الخزينة العمومية هذه التكلفة الباهظة.

✓ **ضعف استخدام التكنولوجيا:** يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في

الأسواق الداخلية والخارجية كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات والشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك ورفع كفاءة الوساطة المالية.[1]

✓ **ضعف عمليات الإفصاح والرقابة:** تتفاوت البيانات المصرفية في شموليتها ودقتها من مصرف إلى آخر وتفتقر الجزائر إلى الحد الأدنى المطلوب للإفصاح، مما يجعل من الصعب إجراء المقارنة بينها وبين المصارف الأجنبية، ولهذا فإن البنك المركزي مدعو للقيام بهذا الدور والجهد الذي يعمل على تشديد الرقابة على المصارف والتأكد من استخدامها المعايير الدولية المعروفة الخاصة بالمحاسبة والتدقيق والإفصاح.[2]

التحديات الخارجية :تتمثل هذه التحديات في النقاط التالية:

✓ **ظاهرة العولمة:** ونعني بالأخص عولمة الخدمات البنكية والتي ستؤثر بصورة مباشرة على أداء البنوك التجارية الجزائرية ويذكر أن لهذه الظاهرة إيجابيات تتمثل أساسا في رفع هذه المنافسة في ظل سوق بنكية مفتوحة، مما تؤدي إلى تحسين الخدمات وتنويعها ورفع كفاءة أداء البنوك، ومن جهة أخرى لها آثار سلبية ومثال عن ذلك المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية، حيث تعتبر البنوك الجزائرية غير مؤهلة لهذه المنافسة نظرا للمشاكل التي تعاني منها.[3]

✓ **ظاهرة اندماج الأسواق الدولية:** يعد الاندماج المصرفي أحد المتغيرات المصرفية التي تزايد تأثيرها بقوة فعملياته لم تقتصر على البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية في نطاق الدولة الواحدة فقط، بل امتدت لتسجل أيضا حالات الاندماج المصرفي بين بنوك ومؤسسات مصرفية من دول مختلفة، وبالتالي الاندماجيات العالمية

---

1 بوعتروس عبد الحق، **الإصلاح المصرفي في الجزائر الإنجازات والتحديات**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول "النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق"، جامعة قالمة يومي 05-2001/11/06.

2 عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 224.

3 مليكة زغيب، **النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة سكيكدة، ص 403.

والإقليمية أدت إلى قيام نوع من المصارف الكبيرة الحجم القادرة على توفير حزمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بطرق تكنولوجية متطورة وتكاليف منخفضة.

✓ **الأزمات المالية:** إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية يؤدي إلى حدوث أزمات مصرفية ومالية، ولعلّ ذلك يعتبر من أهم التحديات والآثار السلبية للعولمة المالية، على سبيل المثال أزمة بنك الخليفة، الأزمة المالية لسنة 2008 كلّ هذه الأزمات أثرت بطريقة غير مباشرة على الاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس تم وضع نظام للإنذار المبكر على تطوير مجموعة من المؤشرات التي تحدد من الأزمة قبل وقوعها.

✓ **انتشار عمليات غسيل الأموال:** تعد عمليات غسيل الأموال من أخطار الجرائم الاقتصادية التي يشهدها عصرنا الحديث، حيث يكون البنك طرف مشاركا في عمليات غسيل الأموال وتقديم التسهيلات اللازمة لضخ الأموال المشبوهة ولاسيما أن المنافسة العالمية قد ساهمت في تسهيل نقل هذه الأموال من دولة إلى أخرى، حيث ترحب البنوك بالأموال القادمة إليها بغض النظر عن تحري المشروعية مادامت الأرباح التي ستتحقق طائلة، وعلى هذا الأساس تعمل الدولة جاهدة على مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

✓ **الالتزام بالمعايير الدولية (مقررات لجنة بازل):** من أهم التحديات التي أصبحت تواجه كل البنوك في العالم ومنها البنوك الجزائرية هي ضرورة تبني المعايير الدولية التي أفرزتها لجنة بازل في مختلف اجتماعاتها فيما يتعلق بملاءة رأس المال وقواعد الحدر والالتزام بالشفافية.[1]

1 زيدان محمد ودريس رشيد، **متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية، والتحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة الجزائر ص415.

المطلب الثالث: عوامل زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الجزائري

لقد أضحى لزاما على البنوك الجزائرية أن تسعى بخطوات متسارعة نحو تطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة حتى تستطيع الارتقاء إلى مستوى التحديات المتباينة التي تواجه العمل المصرفي خلال القرن الحادي والعشرين، ولكي تتمتع البنوك الجزائرية بميزة نسبية في مجال الخدمات المصرفية في ظل التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية الدولية، وقيام البنوك الأجنبية بتطوير وتحديث ما تقدمه من خدمات، يتطلب الأمر من البنوك الجزائرية الكثير من الجهد المنظم لزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية، وسنقوم فيما يلي بالإشارة إلى بعض جوانب العمل الأساسية التي يجب على البنوك المحلية في الجزائر تبنيها لتطوير الخدمات المصرفية التي تقدمها ودعم القدرات التنافسية لها، للتمكن من مواجهة المنافسة مع البنوك الأجنبية تطبيقا لاتفاقية تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية.[1]

أولا: مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي:

لاشك أن أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة هو تعاظم دور التكنولوجيا المصرفية والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء، بما يتلاءم مع الإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الحادي والعشرين.

ثانيا: تطوير وتنويع الخدمات المصرفية:

تتعرض المصارف الجزائرية إلى منافسة شديدة من المصارف الأجنبية من جهة، والمؤسسات المالية من جهة أخرى،[2] وهذه المنافسة لا يمكن مجابهتها إلا بخلق ميزة تنافسية عن طريق إتباع سياسة إنتاج" خدمات

1 فاطمة بوسالم، **مرجع سابق**، ص272.

2 عرابة الحاج، **تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، الاستراتيجية والسياسة المصرفية**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي" إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة ورقلة، 11-12 مارس2008.

ومنتجات تتعرض المصارف الجزائرية إلى منافسة شديدة من المصارف الأجنبية من جهة، والمؤسسات المالية من جهة أخرى وهذه المنافسة لا يمكن مجابهتها إلا بخلق ميزة تنافسية عن طريق إتباع سياسة إنتاج خدمات ومنتجات جديدة، كما أن رغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي عملت على تحرير كافة الخدمات المالية للمصارف والمؤسسات المالية، يفرض عليها اتخاذ خطوات جادة لتحرير وإصلاح هذا القطاع فهي مطالبة بتقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية استجابة للاحتياجات المتزايدة للعملاء ومن أمثلة هذه الخدمات، الإقراض بكافة أشكاله وأنواعه وتشجيع قروض الاستهلاك، أيضا الاهتمام بتقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: الارتقاء بالعنصر البشري

يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي، فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها إدارات البنوك في الجزائر في السنوات الأخيرة لتطوير الخدمة المصرفية، إلا أن هذه الجهود سوف تظل محدودة النتائج مالم يتواكب معها تطوير لإمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمات المصرفية بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة المصرفية وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية في البنوك الجزائرية هذا ويتطلب الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري تبني عدد من الاستراتيجيات نذكر منها ما يلي:[1]

- ✓ الاستعانة بأحد بيوت الخبرة العالمية أو البنوك الكبرى لتدريب الكوادر المصرفية على استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية وأدوات العصر الحديث مثل الانترنت، والسويفت.....الخ
- ✓ إرسال موظفي البنوك لبعثات تدريبية في الخارج لاستيعاب أدوات التكنولوجيا المستخدمة في البنوك العالمية وطرق التعامل معها وكيفية تطبيقها في الجزائر.

1 عطيوي سميرة، **العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، نوفمبر2001.

- ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، وتطوير المنتجات المصرفية، والمبادرة لكسب عملاء جدد مع التحرر من القيود الروتينية التي تعوق سير العمل.

رابعا: تطوير التسويق المصرفي

يعد تبني مفهوم التسويق المصرفي الحديث أمرا ملحا في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المصرفية، والتي تبلورت أهم ملامحها في احتدام المنافسة، حيث يساهم هذا المفهوم في زيادة موارد البنك ومن ثم تحقيق التوازن في هيكل موارد البنك واستخداماته، ومن أهم ركائز وظائف التسويق المصرفي الحديث التي يجب التركيز عليها:[1]

- خلق أو صناعة العميل بالسعي نحو العميل المرتقب ومعرفة احتياجاته ورغباته.
- المساهمة في اكتشاف الفرص الاقتصادية ودراستها وتحديد المشروعات الجيدة.

1 فريد يايسي، **دراسة ميدانية حول توزيع الوكالات البنكية في ولاية بجاية**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية، جامعة الشلف 14-15 ديسمبر2004.

المبحث الثاني: آثار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على جهازها المصرفي

إن انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية تنجم عنه آثار عديدة ان لم يتم التحكم فيه والتعامل معها بشكل لائق ويختلف تحديد الأثر كل حسب المنظور الذي يتم النظر إليه، وهو منظور ذو وجهين أحدهما سلبي والآخر إيجابي، ومن هذا المنظور انقسم الكتاب الاقتصاديون الى مؤيد ومعارض، حيث نجد أن القسم المؤيد وهو الأكثر تفاؤلا_ القول بإحداث أثر ايجابي من جراء تطبيق التجارة الدولية على النظام المصرفي، بينما نادى القسم المعارض _ وهو الأكثر تشاؤما _ بأن الأثر سوف يكون سلبيا ونعرض كل منها فيما يأتي.[1]

المطلب الأول: الآثار الإيجابية المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على النظام المصرفي

إن الانضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سيسمح بإعطاء المنافسة بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية والذي يؤدي إلى أحسن تخصيص للموارد، وانطلاقا من واقع وطبيعة هيكل النظام المصرفي الجزائري تختلف التوقعات حول انعكاسات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري في جوانبها الإيجابية من خلال النقاط التالية :[2]

- ✓ إن فتح المجال للمنافسة بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية يؤدي إلى تحفيز البنوك الوطنية على تطوير خدماتها للمحافظة على حصتها في السوق.
- ✓ أن السماح للبنوك الأجنبية بممارسة نشاطها في الدول الأخرى، لا يعني بالضرورة غزو الأجانب لهذه الأسواق بغرض الإضرار بها، لأن البنوك الوطنية في مجال تقديم الخدمات المالية والمصرفية تتمتع عادة بميزة نسبية مهمة وهي معرفة السوق والاحتياجات للمستهلكين لنوعية البنوك التي يقبلون عليها ويحتاجونها، كما توجد لديها القدرة على تشغيل العمالة بأجور غير باهضه مما يجعلها تستطيع ممارسة هذه الخدمات، ومنافسة البنوك

1 رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات**، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2008، ص280.

2 علي قابوسة، **الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الجهاز المصرفي**، ورقة حثية مقدمة للمشاركة في مؤتمر تحرير تجارة الخدمات، طرابلس، ليبيا، يومي 15-16 ديسمبر2009.

الأجنبية وذلك في ظل وجود مبدأ المنافسة والذي سوف يدفع البنوك الوطنية الى عرض خدمات في أحسن مستوى من الكفاءة وأقل تكلفة.[1]

- ✓ الإسراع في تجسيد الإصلاحات المصرفية الواردة في قانون النقد والقرض تماشيا مع التطورات العالمية ومحاولة الوصول إلى المستويات العالمية.[2]
- ✓ سوف يرتبط دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى الأسواق المحلية بنقل التكنولوجيا المصرفية بما يؤدي إلى تطوير الأساليب والممارسات المصرفية ويتواكب مع أحدث التقنيات الحديثة على الصعيد العالمي.
- ✓ إن المنافسة تدفع بالبنوك الوطنية إلى تحسين نظم الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية.
- ✓ يؤدي تحرير الخدمات المالية والمصرفية إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية وتطوير النظم الإشرافية والرقابية وتحقيق متطلبات كفاية رأس المال ودعم الأساليب الرقابية في ضوء الاحتكاك والتواجد الأجنبي، وهو أمر من شأنه زيادة قدرة البنوك الوطنية على مواجهة العولمة المالية.
- ✓ يمكن أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى جعل هذا القطاع أكثر كفاءة وتنافسية يؤدي تحرير الخدمات المصرفية إلى إتاحة الفرصة أمام البنوك الجزائرية للتعرف على أفضل الأساليب الإدارية والمحاسبية، وذلك من خلال الخبرة التي تتمتع بها العمالة المصرفية الأجنبية بما يساعد على إعداد كوادر وطنية على مستوى عال من الكفاءة المصرفية.
- ✓ سوف يسمح اتفاق تحرير الخدمات المالية والمصرفية بتوسيع السوق المالي والمصرفي ويدفع البنوك الجزائرية للقيام بالأعمال الصيرفة الشاملة وتقديم الخدمات المالية والاستثمارية بالإضافة إلى ما سوف تحمله تيارات التحرير والانفتاح على العالم الخارجي من أنواع الابتكارات المالية التي لم تكن موجودة على الساحة المحلية.

---

1 رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **مرجع سابق**، ص274.

2 علي قابوسة، **مرجع سابق**، ص52.

- ✓ إن تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى التحكم أكثر في التكاليف وتخفيضها وتحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية وتطويرها باستمرار.
- ✓ إن تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى رفع مستوى إدارة المخاطر بالبنوك الجزائرية واختيار أفضل وأنجع الوسائل وأنسبها لعلاج الأزمات المصرفية والمالية.

المطلب الثاني: الآثار السلبية المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على النظام المصرفي

يشير واقع النظام المصرفي الجزائري بهيكله الحالي وطبيعة الخدمات التي يقدمها أن توقيع الجزائر على اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية ستترك آثار سلبية، وخاصة على المدى القصير على الجهاز المصرفي الجزائري وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:[1]

- ✓ أن المنافسة بين البنوك الوطنية والأجنبية ستكون في صالح البنوك الأجنبية نظرا لما تـــتمتع به هذه الأخيرة من خبرة فنية وعمالة مؤهلة وتنوع خدماتها، بالإضافة إلى استخدامها للتكنولوجيا المصرفية.
- ✓ إن الواقع يشير إلى أن البنوك الجزائرية غير مهـــيأة لمواجهة المنافسة نظرا لضالة رؤوس أموالها ومحدودية وصغر أحجامها، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الخاصة والأجنبية المنافسة.
- ✓ أن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية بما يمكنه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية من تقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسة الاقتصادية العامة للبلد.
- ✓ أن تحرير الخدمات المالية والمصرفية قد يؤدي إلى إضعاف سلطات البنك المركزي الجزائري في توجيه السياسة النقدية وضبط النشاط المصرفي.

1 دريس رشيد، **استراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص147.

- ✓ أن البنوك الأجنبية التي تتواجد في السوق المصرفية الجزائرية تخدم فقط القطاعات المربحة وخاصة قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي لا يخدم التنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها.
- ✓ يؤدي فتح السوق المصرفية الجزائرية إلى تضخم البنية المصرفية وسوء توزيعها الجغرافي.
- ✓ تفضل البنوك الأجنبية تمويل المشروعات الضخمة ذات الكثافة التكنولوجية العالية، لأنها ذات عائد مرتفع ولا تميل إلى تمويل المشروعات الصغيرة ذات العمالة الكثيرة، ومن هنا ترتفع نسبة البطالة في المجتمع الجزائري.
- ✓ أنه ووفقا لاعتبارات المصلحة العامة، فان تواجد البنوك الأجنبية في الدول النامية، سوف يهيأ لها امكانية تحريك الأموال والمدخرات الوطنية وفقا لمصلحتها، ولا يصل الى هذا الحد فقط بل يتعدى الى خروج النقد الأجنبي المتاح الى الدولة الأم لهذه البنوك، ثم تقوم باستعماله في أشكال أخرى غير تمويل الاستثمار، مما يؤدي الى الاضرار بالمصلحة العامة للدولة المضيفة.[1]
- ✓ ضعف قدرة البنوك المحلية في فتح بنوك لها في الخارج مما يقلل من الاستفادة المـــتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات، وقد يأتي التكامل المصرفي العربي كأحد الحلول.
- ✓ أن تحرير التجارة الدولية في القطاع المالي والمصرفي، واتاحة الفرص للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية قد يؤدي إلى خسائر تنشأ نتيجة تأثير سياسات البنوك الأجنبية يؤثر على السياسات الداخلية للدولة، بل يؤثر على سياسات التنمية في ظل المنافسة الضارة، مما يؤثر على بعض السياسات الاقتصادية بالدولة نتيجة التحرير.
- ✓ سوف يؤدي التحرير الدولي للخدمات المالية والمصرفية الى عجز ميزان المدفوعات، نظرا لأن الدول التي لا تتمتع بميزة نسبية كبيرة في قطاع الخدمات سوف تلجأ الى استيراد هذه الخدمات ويساعدها في ذلك

1 رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **مرجع سابق**، ص ص 262-263.

التحرير الدولي لها وفتح أسواق الخدمات المالية لاستيرادها، مما يؤدي الى زيادة أعباء اضافية في الجانب المدين من ميزان التجارة الغير منظورة، دون أن يؤدي في المقابل الى زيادة الجانب الدائن وينتج عنه ازدياد المشاكل التي يمكن أن يواجهها ميزان المدفوعات التي من أهمها العجز الدائم.

المبحث الثالث: تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر (2005- 2014)

تعتبر التجارة الخارجية من أهم المعاملات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ أنها تعد عاملا أساسيا في إقامة علاقات اقتصادية دولية بين الأطراف المتبادلة، حيث نجد أن هذه الاهتمامات تطرح أكثر في الدول النامية التي تعاني من وضعية صعبة من ناحية تسييرها وتنظيمها، ونخص من هذه البلدان الجزائر بصفة خاصة، حيث أن هذه الأخيرة تعاني من وضعية صعبة في مجال مبادلاتها مع الدول الخارجية، نظرا لضعف أجهزتها وعدم اعتمادها على الطرق الحديثة في المبادلات التجارية.

المطلب الأول: حصيلة الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2014)

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى دراسة حصيلة المعاملات الجزائرية مع دول العالم الخارجي وهذا من خلال التسع سنوات الأخيرة أي من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014، كما سنقوم بدراسة تحليلية للميزان التجاري ومعرفة كيفية عمله من خلال صادرات وواردات الجزائر.

الجدول رقم (3-1) يوضح كيفية تطور الميزان التجاري ما بين الفترة 2005- 2014.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	95662
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852	33058
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065	62604

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

بيانات تقديرية لسنة 2014:

خلال هذه الفترة وابتداء من سنة 2005، قدر الفائض في الميزان التجاري بحوالي 24989 م دولار أمريكي واستمر هذا التزايد وبقيم مختلفة طوال الفترة الى غاية سنة 2008، حيث سجلت أكبر زيادة فيها، وعرف الميزان التجاري زيادة قدرها 39819 مليون دولار أمريكي، وهي ترجع بالأساس الى الزيادة الملحوظة في حجم الصادرات مقارنة بالواردات في هذه السنة، كما بلغت قيمة الصادرات 62.95 مليار دولار، مما يدل على انخفاض طفيف بنسبة 4,47٪، أما الواردات فقد بلغت قيمتها 58.33 دولار، أي بزيادة قدرها 6 ٪ مقارنة بعام 2013.

وخلال عام 2014، حققت الجزائر فائضا تجاريا قدره4.63 مليار دولار في الواقع، ويوضح هذا المؤشر أن هناك زيادة متزامنة في الواردات وانخفاض في الصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة أعلاه، وعلاوة على ذلك من حيث تغطية الواردات بالصادرات، فإن النتائج تدل على أنها تحررت إلى 108% سنة 2014 مقابل 118% سجلت سنة 2013، وسنوضح ما ذكرناه سابقا من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): رسم بياني يوضح التغيرات والتطورات الحاصلة في الميزان التجاري ما بين الفترة(2005–2014).

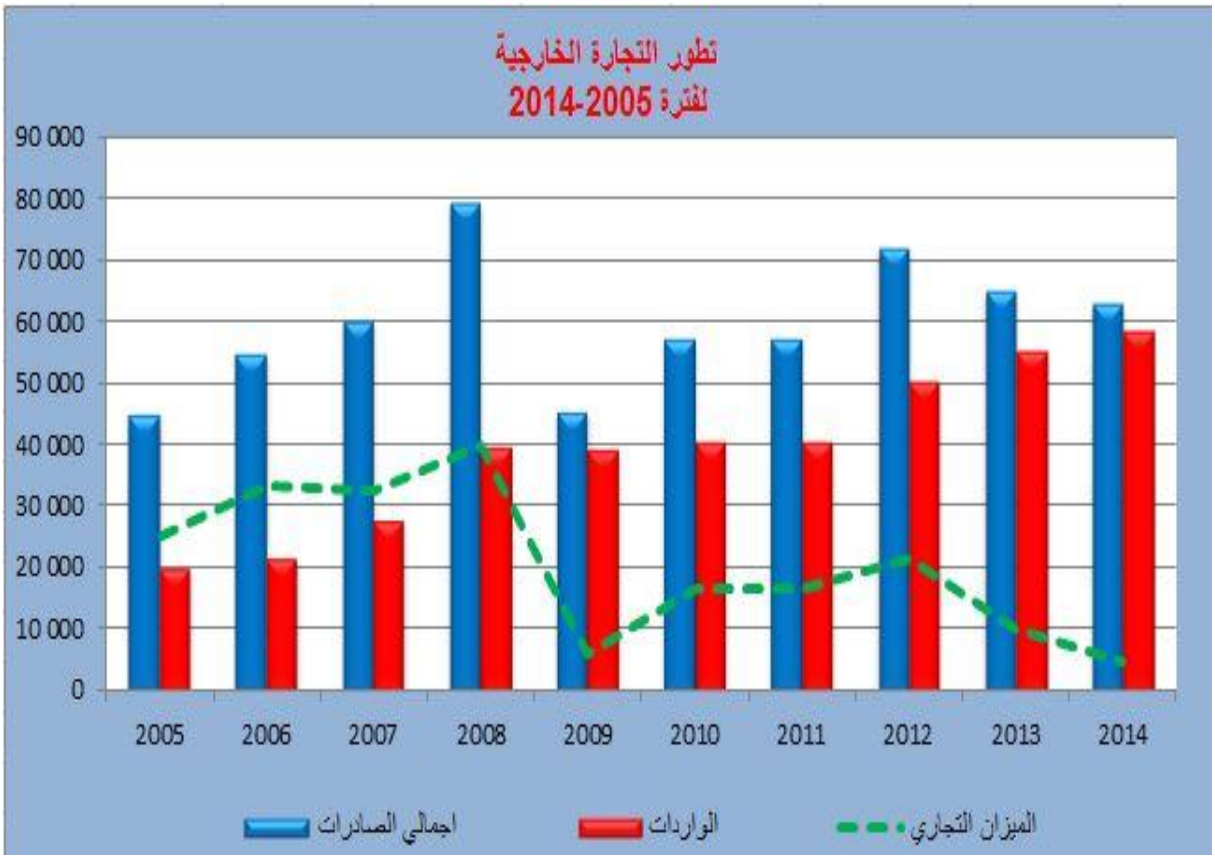

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصاء التابع للجمارك CNIS.

الشكل رقم (3–1): يمثل قراءة للتغييرات الطارئة في الميزان التجاري وذلك ابتداء ا من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014، حيث يوضح التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري بشكل واضح، وما ينجم عن هذا الأخير من عمليات الاستيراد والتصدير.

المطلب الثاني: دراسة لتطور الصادرات الجزائرية في مجال المحروقات وخارج مجال المحروقات من 2005 الى 2014

نسعى في هذا المطلب إلى إبراز الدور الذي تلعبه الجزائر في مختلف عملياتها التجارية مع الدول الأخرى، وذلك من خلال القيام بمعرفة صادراتها عندما تقوم باستعمال قطاع المحروقات، كما نسعى أيضا إلى معرفة الدور الذي تلعبه خارج هذا القطاع، حيث سنعتمد في هذه الدراسة على جدول يبرز لنا ما ذكرناه سالفا.

الجدول رقم (3-2): يوضح تطور الصادرات بالقيم ما بين الفترة 2005-2014:

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	810 2
الصادرات من المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	146 60
اجمالي الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	956 62

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

من خلال تحليلنا للجدول رقم 02 تبين لنا أن الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية يتميز بالتركيز السلعي ويتضح ذلك جليا من خلال تتبع مساهمة العائدات النفطية في اجمالي الصادرات، وبالتالي فالأرقام المذكورة تبين بالدرجة الأولى مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالسوق العالمية للبترول، وأنه رهن الظروف التي قد تطرأ على هذه السوق كما تفسر الأرقام السابقة هشاشة الاقتصاد الوطني وذلك باعتماده على مورد

واحد، وهو البترول، حيث أن استتراف هذا المورد الهام بالنسبة للجزائر دون البحث هن بدائل أخرى قابلة للتجديد وبالمستوى والكفاءة التي تضمن الاستمرارية ، هذا يعني في الأخير زوال هذا المورد في أقصى الآجال.

أما باقي الصادرات فهي لم تبلغ حتى 4% من إجمالي الصادرات، وهي موزعة بين عدة مجموعات سلعية حيث سجلت أعلى نسبة لها في سنة 2002 بنسبة 3.8% أي بما قيمته 734 مليون دولار، ومنذ هذه السنة لم تسجل الجزائر أي نسبة أخرى إلى غاية كتابة هاته الكلمات.

المطلب الثالث: تطور الواردات خلال الفترة 2005 الى غاية 2014

سنعمل من خلال هذا المطلب دراسة وتقييم وضعية الواردات الجزائرية ، وهذا تحت الجهود التي تقوم بها الدولة الجزائرية بهدف التخفيف من فاتورة الواردات، وهذا من خلال الاجراءات التي تضعها، والتي تهدف بدورها إلى العمل على خفض التدفق السلعي من الخارج، والجدول الموالي يوضح واردات الجزائر من سنة 2005 إلى غاية 2014.

الجدول رقم (3–3) يوضح تطور الواردات الجزائرية مابين الفترة (2005–2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852	330 58

المصدر من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول 01

من خلال الجدول والذي يوضح لنا أنه ابتداء ا من سنة 2005 قدرت قيمة الواردات 20048 مليون دولار أمريكي، واستمرت هذه الزيادة بمعدل تصاعدي إلى غاية سنة 2013 حيث بلغت قيمة الواردات

54852 مليون دولار أمريكي، الى أنه في سنة 2014 انخفضت قيمة الواردات الى غاية 58 330 مليون دولار أمريكي.

ومن الملاحظ في الجدول المبين أعلاه ابتداء ا من سنة 2009-2010 قدرت قيمة الواردات ب 39294 مليون دولار أمريكي و 40473 مليون دولار امريكي واستمر هذا الارتفاع في التزايد الى غاية 2013، والذي قدرت قيمته ب 54852 مليون دولار امريكي، بمعنى أن الجزائر لم تستطيع التحكم في الواردات رغم الإجراءات التي اتبعتها.

أما بالنسبة للواردات، بلغ أهم 58 330 مليون دولار، مقابل 55 028 مليون دولار في عام 2013، مما يدل على زيادة بنسبة 6٪، وفقا لإحصاءات المجلس الوطني للمعلومات الإحصائية، كما نال البترول الحصة الأكبر من صادراتنا للخارج خلال 2014 بحصة من 95.54٪ من إجمالي حجم الصادرات وذلك بانخفاض قدره 4.47٪ مقارنة مع سنة 2013.

أما الصادرات خارج المحروقات، فلا تزال هامشية، بـــ 4.46٪ فقط من حجم الصادرات الكلي ما يعادل 2.81 مليار دولار، سجلت زيادة قدرها 39.52٪ مقارنة بسنة 2013.

خلاصة الفصل:

لابد من ذكر الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية في عمليات الاستيراد والتصدير، فهي تمثل القلب النابض لمختلف العمليات التجارية التي تتم بين الدول، ولا سيما الدول النامية ونخص منها الجزائر بصفة خاصة، فهذه الأخيرة تعتبر القناة الرئيسية لتحرك رؤوس الأموال، حيث لا يمكن أن نتصور أي عملية تقوم بين الدول في المجال الاقتصادي دون تدخل المؤسسات المالية أو البنوك.

إن هذا الدور الهام الذي تؤديه البنوك والمؤسسات المالية في الحياة الاقتصادية يستوجب اطارا تنظيميا ومؤسساتي يساعد على تدعيم نشاطها، ويكون ذلك من خلال التحكم في عمليات الاستيراد والتصدير، التي تعتبر قوام التجارة الخارجية، حيث نجد أن مختلف العمليات الداخلة في نشاط التجارة الدولية تتطلب مناخا مصرفيا ملائما يزيل العقبات والحواجز التي من شأنها عرقلة نشاط المتعامل الاقتصادي بالدرجة الأولى والمؤسسات المالية بالدرجة الثانية.

خـاتـمـة

خاتمة

لقد مرت التجارة الدولية بعدة مراحل عرفت خلالها عدة تطورات وقوانين كثيرة، كما ساهمت بشكل فعال في تقوية العلاقات بين الدول وتسهيل المعاملات بينهم، و تتماشى مكاسب التجارة الدولية مع المكاسب من التنمية كون الفائض في الصادرات يؤثر على كل من الاستثمار و الدخل و من ثم يجب الحكم على مكاسب التجارة الخارجية للدول النامية و أثرها على تكوين رأس المال الداخلي مما يؤدي إلى مضاعفة النشاط الاقتصادي ثم أثر ذلك على التنمية الاقتصادية.

كما أن الأنظمة المصرفية تلعب دورا جوهريا ورئيسيا في المعاملات التي تتم بين الدول، وتمويل التجارة الخارجية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الرفاهية الاجتماعية، حيث نجد أن هذه الأنظمة المصرفية تختلف باختلاف أنواعها ومهامها وحتى في مجالات عملها، لكنها تتكامل فيما بينها وتتشارك مع بعضها البعض في تشكيل الجهاز المصرفي، الذي يحتل فيه بنك الجزائر أعلى قمة الهرم، حيث نجده يقوم بمراقبة البنوك الأخرى، تليه في المرتبة الثانية البنوك التجارية التي أعطي لها دور تمويل التجارة الخارجية، وبالتالي توجد علاقة وطيدة بين البنوك ومدى اسهامها وفعاليتها في التجارة الدولية.

أولا : نتائج الدراسة

1. تلعب التجارة الخارجية دور رئيسي وفعال في تغطية رغبات الزبائن وذلك من خلال تلبية طلباتهم المتجددة.

2. إن الإجراء الهام والحتمي الذي يصادفه المتعاملون الاقتصاديون، عند قيامهم بالتجارة الخارجية، يتمثل في المرور الإلزامي بالهيئات المصرفية من خلال البنوك والمؤسسات المالية، كحلقة لتمرير مختلف الأموال ذات الصلة بنشاط الاستيراد والتصدير.

3. رغم وجود نصوص تدعم تدخل البنوك والمؤسسات المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، إلا أن استعدادها لأداء دورها لايزال بعيدا كل البعد عن المقاييس العالمية.

4. لقد أثبتت وسائل الدفع التقليدية محدوديتها في التجارة الخارجية، وذلك لقلة استعمالها من قبل المتعاملين الاقتصاديين، وذلك لوجود أخطار تهدد كل من المصدر والمستورد.

5. نقص امتلاك البنوك الوطنية على معايير تمكنها من مواجهة الأخطار المحيطة بها وبالزبائن الاقتصاديين المتعاملين معها في مجال التجارة الخارجية.

6. نقص الأطر والتجهيزات للأنظمة المصرفية الجزائرية، وعدم امتلاكها لإطارات كفؤة قادرة على التسيير المصرفي العالي.

ثانيا : فرضيات الدراسة

تمحورت الفرضية الأولى في أن الدول النامية ومن بينها الجزائر في وضعية غير متكافئة مع الدول المتقدمة من حيث المناقسة وبالتالي فان الانفتاح وتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية يمثل بالنسبة لها التبعية، وقمنا بالتأكد منها من خلال الفصل الثالث وهو أن أن المنافسة بين البنوك الوطنية والأجنبية ستكون في صالح البنوك الأجنبية نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من خبرة فنية وعمالة مؤهلة وتنوع خدماتها، بالإضافة إلى استخدامها للتكنولوجيا المصرفية.

كما أن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لضالة رؤوس أموالها وصغر أحجامها، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الخاصة والأجنبية المنافسة.

2. تلعب البنوك دورا مهما في مختلف المبادلات التجارية الدولية، باعتبارها وسيطا ماليا يضمن حقوق كل من المصدر والمستورد، وهو ما تم التأكد منه حيث أن للتجارة الدولية علاقة مباشرة بالبنوك حيث أن كل عملية تجارية تتم بين الدولة الأم ودولة أخرى لابد لها من المرور على البنوك بشكل الزامي، ويكون هذا تحت اجراءات قانونية تكون مطبقة على السلع المصدرة والمستوردة.

3. تعتبر البنوك والمؤسسات المالية أداة فعالة في التجارة الدولية في الدول النامية وخاصة في الجزائر، اذ لايمكن دراسة التجارة الخارجية دون التوقف غلى النشاط المالي والنقدي لها، وبالتالي البنوك تعد من أبرز المعالم التي تقوم بتسهيل المعاملات التجارية والدولية بين المصدرين والمستوردين، وهذا مايثبت صحة الفرضية.

ثالثا : الاقتراحات

1. يجب أن تتوافر البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية على المعايير العالمية لمواجهة الأخطار التي من المحتمل أن تصيب الزبائن خاصة في مجال التجارة الدولية، لأن أي خطأ في سير هذه الأنظمة قد يكلفها مبالغ طائلة لتغطية أخطائها.

2. يجب تعبئة البنوك والمؤسسات المالية بإطارات وكفاءات قادرة على التسيير المصرفي.

3. اصلاح النظام المصرفي الجزائري ومواكبته للتطورات العالمية يعتبر ضرورة ومطلب أساسي في ظل اقتصاد السوق.

رابعا : آفاق الدراسة

في اطار دراستنا المبسطة وما بذلناه من جهد من خلال هذا البحث، حاولنا اعطاء ولو صورة واضحة حول أثر التجارة الدولية على النظام المصرفي، وقمنا بدراستنا على الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، كما أننا نقوم بفتح المجال للبحث، وكاقتراح للدراسات المستقبلية نقترح أن تكون فيما يلي:

1. ما هو أثر التجارة الدولية في الدول النامية.

2. كيف يمكن للجزائر من احتلال مكانة أساسية في التجارة الدولية.

3. دور الأنظمة المصرفية في تفعيل التجارة الخارجية بالجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

الكتب :

1. أسامة المجدوب، **العولمة والاقليمية**، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص15.

2. جنكوب فاينز، **التجارة الدولية والتنمية المحلية**، ترجمة سني اللقاني، مكتبة أنجلو، القاهرة، 1952.

3. خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.

4. خالد وهيب الراوي، **ادارة العمليات المصرفية**، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

5. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات**، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2008.

6. رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر،2008.

7. رعد حسين الصرن، **عولمة جودة الخدمة المصرفية**، مؤسسة الوراق للنشر، 2007.

8. سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي**، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2007.

9. سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، القاهرة،1993.

10. سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعة الاسكندرية، بيروت،2007.

11. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

12. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1996.

13. عبد الرحمان أحمد يسري، **قضايا اسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل**، الدار الجامعية للطبع، 2001.

14. عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008.

15. عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة**، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى،2003.

16. فريد الصلح وموريس نصر، **المصرف والأعمال المصرفية**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1992.

17. محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، 2009.

18. محمد جاسم، **التجارة الدولية** ، دار زهران للنشر، عمان سنة 2006.

19. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، 2010.

20. محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى،2010.

21. يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010.

رسائل التخرج :

22. خليفة برايس، **دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2012.

23. دريس رشيد، **استراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

24. سمير شنيتي، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الراهنة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2006.

25. شيروف فضيلة، **أثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص12.

26. صلاح الدين بن قادة، **الاصلاحات المصرفية ودوها في تفعيل التجارة الخارجية بالجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013.

27. عبد الحميد حمشة، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012.

28. فاطمة بوسالم، **أثر تحرير التجارة الدولية على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية** ، رسالة ماجستير، قسنطينة، جامعة منتوري، 2010.

29. محرزي جلال، **نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2002، 2006.

30. نورة بوكونة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر3.

مؤتمرات وملتقيات

31. بوعتروس عبد الحق، الإصلاح المصرفي في الجزائر إنجازات وتحديات، بحث مقدم في الملتقى الوطني الأول، النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق، جامعة قالمة، يومي 5-6 نوفمبر2001.

32. زيدان محمد ودريس رشيد، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، بحث مقدم في الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية، والتحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة الجزائر.

33. عرابة الحاج، تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، الاستراتيجية والسياسة المصرفية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي، إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، يومي 11-12 مارس2008.

34. عطيوي سميرة، العولمة وآثارها على الجهاز المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق، جامعة 8ماي1945، قالمة، يومي12-13 نوفمبر2001.

35. فريد ياسي، دراسة ميدانية حول توزيع الوكالات في ولاية بجاية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية، جامعة الشلف، يومي14-15 ديسمبر 2004.

36. مليكة زغيب، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، بحث مقدم في الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة سكيكدة 2010.

المجلات :

37. شاهد يوسف، تغيرات في مشهد التنمية، مجلة التمويل والتنمية، العدد4، المجلد36، ديسمبر1999.

38. علي قابوسة، **الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الجهاز المصرفي**، بحث مقدم للمشاركة في مؤتمر تحرير تجارة الخدمات، طرابلس، ليبيا، يومي 16/15 ديسمبر2009.

المواقع الإلكترونية

39. **http://www.mincommerce.gov.dz.**

40. **http://www.duane.gov.dz.**

41. **http://mostaetud.ahlamontada.net/t340-topic.**

بحمد الله

الملخص

لا دراسة لنشاط التجارة الدولية دون التوقف عند النشاط المالي والنقدي لها بالنظر الى الأموال التي يتم صرفها في العمليات التجارية الدولية سواء ا من حيث تمويلها أو تحويل رؤوس الأموال الناتجة عنها، وفي هذا الإطار نجد أن كل المتعاملين الاقتصاديين المتوجهين نحو السوق الدولية ملزمون ومجبرون بأن يمروا على البنك أو المؤسسة المالية بهدف الحصول على السيولة المالية لتمويل عملياتهم التجارية، أو استخدام احدى الوسائل لنقل النقود الناتجة عن تلك العملية أو لمجرد الاستعلام عن السوق الدولية أو حتى على أسعار العملات، فمن هنا تظهر الصلة المباشرة بين نشاط التجارة الدولية وبين عمل البنوك والمؤسسات المالية في هذا الاطار، حيث يتعلق الأمر بنشاط البنوك والمؤسسات المالية في تحقيق وتجسيد المبادلات التجارية الخارجية، فعلى أساس أن الهيئات المصرفية هي قناة لتمرير الأموال، فهي بصفة غير مباشرة وسيلة لتحقيق كل عملية تجارية تتم نحو الخارج، وكون هذا من خلال نشاط الاستيراد والتصدير، حيث أن هذا العمل يتطلب أساسا قيام العون الاقتصادي الذي يتوجه نحو السوق الدولية بتوطين عمليته التجارية، وذلك من خلال فتح ملفات تجارية، حيث تتضمن هذه الملفات مجموعة من المستندات المتعلقة بالعمليات التجارية التي سيقومون بها، وبالتالي توجد علاقة وثيقة بين التجارة الدولية والنظام المصرفي، لأن كل منهما يعتبر مكمل للآخر.

Le Résumé

Aucune étude de l'activité de commerce international sans un arrêt sur lactivité fiscale et monétaire de son activité, compte tenu de l'argent qui est dépensé dans les opérations commerciales internationales, si les conditions de financement ou le transfert de fonds du capital qui en résultent, et dans ce contexte, nous constatons que tous les opérateurs économiques se dirigeant vers le marché international sont tenus et obligés de passer par La banque ou une institution financière afin d'obtenir des liquidités financières pour financer leurs opérations commerciales, ou utiliser l'un des moyens de transfére de l'argent de ce processus ou tout simplement pour se renseigner sur le marché international ou même sur les taux de change, c'est ici le lien direct entre l'activité du commerce international et entre le travail des banques et des institutions financières dans ce contexte, d'où il vient à activement les banques et les institutions financières dans l'enquête et l'incarnation du commerce extérieur, Sur la base de ce que les institutions bancaires est un canal pour passer de l'argent, ils sont indirectement un moyen d'atteindre l'exploitation commerciale sont l'extérieur, et le fait que, grâce à l'activité d'importation et d'exportation, ce travail exige essentiellement que l'aide économique qui est dirigée vers un marché international qui règle l'exploitation commerciale, à travers les fichiers commerciaux ouverts, où ces fichiers incluent un ensemble de documents relatifs aux opérations commerciales, ce qui serait réaliser, et donc il ya une relation étroite entre le commerce international et le système bancaire, parce que chacun d'eux est un complément de l'autre.